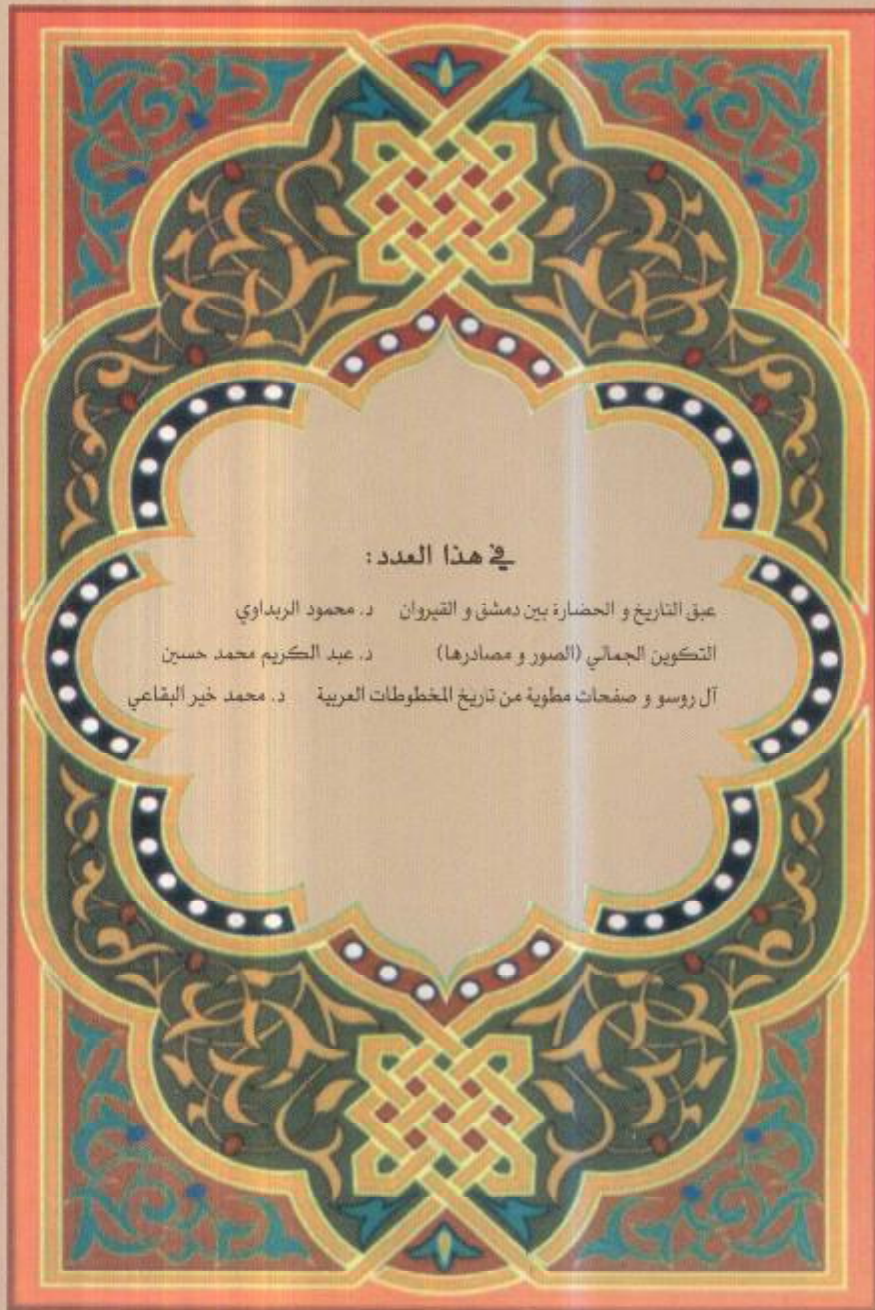


التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب دمشق



في هذا العدد:

عشق التاريخ و الحضارة بين دمشق و القيروان د. محمود الريدائي
التكوين الجمالي (الصور و مصادرها) د. عبد الكريم محمد حسين
آل روسو و صفحات مطوية من تاريخ المخطوطات العربية د. محمد خير البقاعي

ص ١١٤

.. المحتوى ..

- ١ الافتتاحية: عبق التاريخ والحضارة بين دمشق والقيروان د. محمود الربداوي ٧
- ٢ حجية القراءات القرآنية وعلاقتها بالزيادة على النص وقول الصحابي خير الدين سيب ١٩
- ٣ روضتنا اللغة والشعر في «الجامع لأحكام القرآن» سورة البقرة تحديداً د. ياسين الأيوبي ٣٩
- ٤ إدغام التاء في الأصوات المقاربة في صيغ (تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ) د. عبد الناصر إسماعيل عساف ٦٩
- ٥ ظاهرة الإتياع في العربية - دراسة تحليلية أحمد عبد الرحمن سالم بالخير ١٠١
- ٦ التكوين الجمالي (الصور ومصادرها) في قصيدة (قذى بعينك) للخنساء د. عبد الكريم محمد حسين ١٢٧
- ٧ آل روسو وصفحات مطوية من تاريخ المخطوطات العربية أ. د. محمد خير البقاعي ١٦٥
- ٨ فاعلية التلقي عند عبد القاهر الجرجاني د. ابتسام أحمد حمدان ١٨٩
- ٩ الإسناد في نمطية: النحوي والبلاغي يوسف وسطاني ٢٠٧
- ١٠ حسن الرزق... ومجلة الإنسانية د. سعد الدين كليب ٢٢٥

أعلام تراثيون

- ٢٤١ محمود الأرنؤوط العلامة حاجي خليفة، ترجمته بقلمه وتعريف بأهم آثاره بمناسبة مرور أربع مئة عام على ولادته ١١

مستشرقون

- ٢٦١ د. كارين صادر دمشق في عيون الرحالة الفرنسيين ١٢

مراجعات

- ٢٨٣ د. حمدي إبراهيم المارد وقفة مع أغلاط التحقيق في «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين» ١٣

نصوص محققة

- ٢٩٣ ياسين محمود الخطيب كتاب الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ١٤

دراسات

- ٣٠٧ محمد قرانيا الخاتمة الحكائية في الحكايات الشعبية وقصص الأطفال في سورية ١٥
- ٣١٧ رئيس التحرير أخبار التراث: ماذا بقي من تراثيات العواصم العربية والإسلامية في بلاد الشام (حلب - دمشق - القدس) ١٦

إدغام التاء في الأصوات المقاربة في صيغ تفعل وتفاعل وتفعّل

د عبد الناصر إسماعيل عساف(*)

U ————— u

يقوم هذا البحث على درس ظاهرة لغوية تجري بها ألسنة الناس في لهجة الخطاب، في أنحاء من بعض الأقطار العربية، وتشهد بها شواهد وأمثلة من صحيح القول وفصيحه انتهت إلينا، دراسة وصفية تحليلية موازنة، تسعى إلى عقد ما بين بعض العاميات العربية المعاصرة واللغة العربية الفصحى في ذلك من صلة، وتحاول أن تتقرب قول العلماء والباحثين في هذه الظاهرة من جوانبها المتعددة، وأن تتدبرها في ضوء ما انتهى إلينا من سماع، ونص عليه العلماء، لاستنباط ما تسمح به المادة من أحكام ونتائج يُؤمل أن تكون علمية موضوعية. تلكم الظاهرة إدغام التاء في الأصوات المقاربة في صيغ تفعل وتفاعل وتفعّل وتصاريفها.

مقدمة:

ليس واجباً على الدرس اللغوي المعاصر، على تعدد مستوياته إذا احتقى بكلام العرب، ينظر فيه ويتدبره ويستنبط ما كان فيه من أحكام وأصول وقواعد = أن يقتصر على كلام القدماء والأولين. إذ يستحسن أحياناً، بل ينبغي، وقد يجب، أن يلتفت إلى ما تكلم به المتأخرون والمحدثون، وما جرت به أقلامهم، من أساليب وألفاظ وتراكيب ودلالات، ينظر

(*) أستاذ في جامعة دمشق.

فيه ويتدبره ويتبين وجوه الاتفاق، ومواطن الاختلاف. فإذا كان الأول أبان عما وراءه: هل كان عن متابعة وسماع أم كان عن قياس سائغ على المسموع، أم عن توليد نتيجته قواعد اللغة وأصولها؟ وإذا كان الآخر أعرب عما فيه من لحن وخطأ أو تطور وتوليد، أو قياس على شاذ، أو عودة إلى أصل مرفوض. ثم أردف ذلك كله بما يدعو إليه العلم من دليل وبينة وبرهان .

إدغام التاء في الأصوات المقاربة في تفعل وتفاعل وتفعّل عند العامة:

من تلك الصور ما يشيع على ألسنة الناس في متداول لهجاتهم، في أنحاء من بعض الأقطار العربية، من ألفاظ اجتمع فيها الإبدال والإدغام، من مثل: اناقل اجبّر اجاوز ادبّر ادحرج ادهور اذكر ازين ازاور اسمع اساقط اشهد اشابه اصالح اصدع اصايق اضرع اطول اطوع اظلم اظاهر^(١).

تجدهم يرددون ذلك في الفعل بصيغته الثلاث: الماضي والمضارع والأمر وما يلجؤون إليه من تصاريف يستسيغونها في كلامهم: أطول، يطاول، اطول، مطاول، مطاول عليه، اجبّر اجبّر .. ادهور ادهور ..

والظاهر من هذه الألفاظ وما ماثلها أن العامة تطلب إدغام التاء الزائدة التي تقع أولاً فيما كان على وزن تفعل وتفاعل وتفعّل وملحقاته، فيما يليها من أصوات مقاربة، فيقتضي مطلبها إبدال التاء صوتاً مجانساً لتلك الأصوات المقاربة، وتسكين أول المتجانسين، فإدغام أحدهما في الآخر، وإذا كان ذلك في أول الكلام اجتلبت همزة الوصل، للتمكن من الابتداء بساكن . والأصوات المقاربة التي تدغم العامة فيها التاء في هذا الباب كما تدل الأمثلة هي: التاء والجيم والذال والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء.

وما ذهب إليه بعض الباحثين من أن الأصوات التي تدغم فيها التاء في هذه المسألة، وهو ما عبر عنه بامتصاص التاء، في العامية المصرية، هي: الدال والجيم والسين والشين والزاي، وأحياناً الكاف^(٢) = فيه نظر من وجهين:

— أمّا ما قاله من أن الكاف قد تمتص التاء في مثل: اتكبر، اتكسر، اتكلم، فشيء انفراد به. وإذا انبغى أن أفرض صحته، على فرض أنه من أهل البيئية المصرية، فما من أحد أطلع على كلامه من أهل تلك البيئية من الباحثين ذكر ذلك نصاً أو تمثيلاً أو إشارة^(١).

(١) انظر: معجم فصيح العامة أحمد أبو سعد ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد التواب ٧٨، اللهجات العربية: الفصحى والعامية، جمع وإعداد: ثروت عبد السميع ٢٢٧/١، ٢٥٥، الألفاظ والأساليب إعداد وتعليق: مسعود عبد السلام حجازي ٢٤٩/٣. ومن طريف ما ورد من هذا قولهم في الأمثال الشامية: ادبنوا وازينوا، وكبر البصل ودور ونسي زمانه الأول. معجم الأمثال العامية الشامية، د. محمد رضوان الداية ٧١، ٧٣٢ .

(٢) اللغة المالطية وأصولها العربية، د. أحمد طلعت سليمان، ١٢٨ - ١٣٠ .

— وأما الإقتصار على الأصوات الخمسة الأخرى ففيه ترك بعض ما ذكره أولئك الباحثون من أصوات تمثيلاً أو إشارة أو إجمالاً^(٢).

والعامّة يطلبون بذلك في خطابهم اليومي الخفة والاقتصاد في التعبير الذي سمّاه العلماء العرب قديماً الاستخفاف، وهو ما «يعبر — كما يقول د. عبد الرحمن الحاج صالح — عن نزعة المتكلم الطبيعية إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانتقاض. وكلما كان المقام مقام أنس كان المتكلم إلى حذف ما هو غنيّ عنه لإبلاغ مراده أميل وأكثر ارتياحاً. وهذا هو بالذات ما يمنح اللغة حيويتها. وقد كانت الفصحى التي دونها اللغويون العرب الأولون تتصف بهذه الصفة. وأكبر دليل على ذلك كثرة ما سجّله أولئك اللغويون من العبارات المختزلة ذوات العناصر المضمرّة، وكثرة ما ورد في كتاب سيبويه وكتب القراءات من شواهد الاختلاس والتسكين والتخفيف للهمزة وحذفها والإدغام والإبدال والقلب»^(٣).

وقد اختلف قول الباحثين فيما تجري به ألسنة العامّة من هذا القبيل، فمنهم من عدّه فيهم سلوكاً لفظياً مغايراً لما تكون عليه اللغة العربية الفصحى، تشاركهم في شيء منه بعض ما كان من اللغات الأخرى ذا أصول عربية، كاللغة المالطية.^(٤)

ومنهم من عدّ ذلك أثراً سائداً من أثر اللغة العربية الفصحى، له جذوره الصحيحة الفصيحة التي تمتد في عصور العربية القديمة، لم يسلم من تحريف العامّة الذي ترصده الأذن في تغيير حركة بعض الحروف: اسّاهل، اجّادلوا، ادّهور.^(٥)

فبأيّ القولين ينهض البحث العلمي المؤيّد بالدليل؟ و أيهما تؤثر النفس بعد الفحص؟

شواهد من القرآن الكريم وقراءاته:

كان أول ما وقع في نفسي أن أنظر في القرآن الكريم، وأتبع قراءاته، باحثاً عما يدل على نفي أحد الرأيين، وإثبات الآخر. حتى إذا كان النظر وكان التتبع وجدت القرآن يزكّي استعمال الناس هذا بنفسه في (٣٣) آية، ويشهد له بقراءته المتواترة وغير المتواترة في بضعة وستين موضعاً.

وهذه طائفة دالّة من ذلك:

(١) انظر مثلاً: بحوث ومقالات في اللغة ٧٨، اللهجة العربية: الفصحى والعامية ١/ ٢٢٧، ٢٥٥

(٢) انظر مثلاً: بحوث ومقالات في اللغة ٧٨، اللهجة العربية: الفصحى والعامية ١/ ٢٢٧، ٢٥٥

(٣) اللهجات العربية: الفصحى والعامية ١/ ٢٣٣.

(٤) اللغة المالطية وأصولها العربية ١٢٨ — ١٣٠، وانظر: معجم الكنايات العامية الشامية، د. محمد رضوان الداية ٤٩

(٥) انظر: بحوث ومقالات في اللغة ٧٨، الألفاظ والأساليب ٣/ ٢٤٩.

●● شواهد من القرآن:

{ثاقلتم} {التوبة ٩: ٣٨}، {فاداراتم} {البقرة ٢: ٧٢}، {اداركوا} {الأعراف ٧: ٣٨}،
{يضرعون} {الأعراف ٧: ٩٤}، {يطوف} {البقرة ٢: ١٥٨} .

●● شواهد من القراءات السبعية:

— قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو قوله تعالى {تَزَاوَرُ} {الكهف ١٨: ١٧} بتشديد الزاي وإدغام التاء الثانية «تَزَاوَرُ»^(١).
— قرأ السبعة غير حمزة وحفص قوله تعالى {تَسَاقِطُ} {مريم ١٩: ٢٥} بفتح التاء وتشديد السين «تَسَاقِطُ»^(٢).
— قرأ السبعة غير ابن كثير قوله تعالى {يَصْعَدُ} {الأنعام ٦: ١٢٥} بتشديد الصاد والعين، وقرأ أبو بكر عن عاصم «يَصَاعَدُ»^(٣).
— قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي قوله تعالى {يُظَاهِرُونَ} {المجادلة ٥٨: ٢} «يُظَاهِرُونَ» وابن كثير ونافع وأبو عمرو «يُظَهَّرُونَ»^(٤).
— قرأ ابن عامر وابن كثير ونافع قوله تعالى {تَشَقَّقُ} {الفرقان ٢٥: ٢٥} ق ٥٠: ٤٤ بتشديد الشين «تَشَقَّقُ»^(٥).

●● شواهد من القراءات غير السبعية:

— قرأ علي وأبو عبد الرحمن السلمي قوله تعالى {وَادَّارَسُوا} {الأعراف ٧: ١٦٩} «وَادَّارَسُوا»^(٦).

(١) انظر في هذه القراءات على الترتيب: الحجة، لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، ١٣٢، ١٣١/٥، ٤٠٢، ٤٠١ / ٣، ١٩٨

(٢) انظر في هذه القراءات على الترتيب: الحجة، لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، ١٣٢، ١٣١/٥، ٤٠٢، ٤٠١ / ٣، ١٩٨

(٣) انظر في هذه القراءات على الترتيب: الحجة، لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، ١٣٢، ١٣١/٥، ٤٠٢، ٤٠١ / ٣، ١٩٨

(٤) المحرر الوجيز، ابن عطية، تح المجالس العلمية بفاس ومكناس وتارودانت، ٤٣٧ / ١٥ .

(٥) الحجة ٣٤٠/٥ — ٣٤١، ٢١٥/٦ .

(٦) المحتسب، ابن جني، تح: علي النجدي ناصيف، د. عبد الحلیم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، ٢٦٧/١، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٤١٧/٤ .

— قرأ الأعمش قوله تعالى (أولم نعمركم ما يتذكّر فيه من تذكّر) {فاطر ٣٥ : ٣٧} «.... ما يذكّر فيه من أذكّر»^(١).

— قرأ الحسن بن علي بن الحسن قوله تعالى (يتزكّى) {الليل ٩٢ : ١٨} «يَزَكَّى» بإدغام التاء في الزاي.^(٢)

— قرأ الحسن ويحيى بن يعمر قوله تعالى (تشابه) {البقرة ٢ : ٧٠} بشد الشين وضم الهاء «تشابه» وقرأ ابن مسعود «يشابه» وحكى المهدي عن المعيطي «يشبه».^(٣)

— قرأ طلحة بن مصرف قوله تعالى (متصدّعا) {الحشر ٥٩ : ٢١} «مُصَدَّعًا» وقوله تعالى (المتطهّرين) {البقرة ٢ : ٢٢٢} «المطّهّرين».^(٤)

ولو تأمل المرء شواهد القرآن وقراءاته في هذه المسألة شاهداً شاهداً، لتبين له أن الأصوات التي أدغمت فيها التاء ضمت تلك الأصوات التي أدغمت العامة فيها التاء، ما خلا الجيم، والكاف — على رأي — اللذين عَدِمَا فيها الشاهد، وأن الإدغام كان في الفعل بصيغته الثلاث، واسم الفاعل، والمصدر على ندرة وشذوذ، ولعرف أن ما قاله د. شوقي ضيف، ووافقته عليه لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، من أن صيغة «فاعل» — يعني ما كان على «تفاعل» فأدغمت تأوّه فيما كان فاءً من أصوات مقاربة — جاءت في ثلاثة تعبيرات قرآنية: «أثاقلتم»، «أدارك» «تساقط» في قراءة يعقوب الحضرمي كما قال^(٥) = بعيد من الحق، لأن ما كان كذلك ورد في القرآن وقراءاته بضعاً وعشرين مرة !

● شواهد من معاجم العربية:

رأيت من تمام البحث أن أبحث ما أمكن في بعض معاجم اللغة العربية عما يزكّي استعمال الناس في زماننا في هذا الباب، ويشهد له من أمثلة وشواهد. وقد قيّض لي أن أنظر في (القاموس المحيط) و (المصباح المنير) و (المعجم الوسيط) نظر تتبع، في كل ما يمكن أن يكون من موادها ذا صلة بهذه المسألة، أعني تلك المواد التي كانت فاءها تاء أو جيماً أو دالاً أو ذالاً أو زياً أو سيناً أو شيناً أو صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء، وأن أبحث في مواد من

(١) البحر المحيط ٣١٦/٧، الدر المصون، السمين الحلبي، تح: د. أحمد الخراط، ٢٣٦/٩ — ٢٣٧ .

(٢) البحر المحيط ٤٨٤ / ٨، الدر المصون ٣١ / ١١ .

(٣) انظر هذه القراءات على الترتيب في المحرر الوجيز ٢٥٨/١، ٤٧٩/١٥، ١٨٢/٢ .

(٤) انظر هذه القراءات على الترتيب في المحرر الوجيز ٢٥٨/١، ٤٧٩/١٥، ١٨٢/٢ .

(٥) الألفاظ والأساليب ٢٤٧/٣ — ٢٤٨، وما قاله د. ضيف في عزو " تساقط " غير صحيح، لأن هذه القراءة كما سبق قراءة

السبعة غير حمزة و حفص. وقراءة يعقوب " يساقط " بالياء وبها قرأ غيره. الإتحاف للدمياطي (ط دار الكتب العلمية)

٣٧٧، الدر المصون ٥٨٧ / ٧ — ٥٨٨ .

(الجمهرة) و (لسان العرب) يغلب على الظن اتصالها بوجه ما بما عُرف في أي القرآن وقراءاته من شواهد وأمثلة في هذا الخصوص. فوجدت في هذه المعاجم جملة معدودة من الأمثلة والشواهد لم تخرج عما كان في أي القرآن الكريم وقراءاته من ذلك أو ما تصرف منه: من فعل أو مصدر أو اسم مشتق، وكانت تلك المصادر إذا استشهدت لشيء من ذلك بشيء من كلام العرب لم تخرج عن الاستدلال بما جاء في أي القرآن وقراءاته^(١) إلا قليلاً جداً، منه ما كان من ابن منظور إذ قال «وركب مُصْعِد، ومُصَعَّد: مرتفع في البطن منتصب، قال:

تقول ذات الركب المرفد
لا خافض جداً ولا مصعداً»^(٢)

على أن هذه المصادر لم تستوعب ما استوعبه القرآن بنفسه وبقراءاته من أمثلة وشواهد، فخلت مثلاً من: ازكى يزكى، يصدى، يضرع، اذكر يذكر. ثم إنها خلّت من أي تنظير للمسألة في مواضع تناول تلك الألفاظ والأمثلة، ومن أي إشارة أو مثال لما كان في هذا الباب من صيغة تفاعل وما ألحق به، أو ما أدغمت فيه التاء في الجيم، فكانت في ذلك على الظاهر مقتصرة على ألفاظ مسموعة بأعيانها، مع امتداد إلى تصاريفها أحياناً .
وهذه أمثلة مما ورد في تلك المعاجم:

مُدْتَرَّ (٣) (٢١) — ازَمَل، مُزَمَّل (٤) (٢٢) — يسَاعَل (٥) (٢٣) — اسَمَّع إليه (٦) (٢٤) —
اصَالِحًا، اصَالِحُوا (٧) (٢٥) — اطَوَّع، مُطَوَّع، مُطَوَّعة (٨) (٢٦).

وإذا كان ما تظافر في القرآن وقراءاته ومعاجم العربية من شواهد وأمثلة يصوب هذا الاستعمال، ويشهد له، ومن ثم يرجح قول من يرى فيه أثراً من أثر اللغة العربية الفصحى، له جذوره الصحيحة الفصيحة القديمة، فبمفسر علماء العربية وباحثوها هذه المسألة، وكيف تناولوها ودرسوها؟

(١) انظر مثلاً: القاموس المحيط، الفيروزآبادي، (دبر، صدق، درك)، لسان العرب، ابن منظور، (طهر، سمع)، المعجم الوسيط (ثقل، درأ، زمل زور، طوع) .

(٢) لسان العرب (صعد) .

(٣) المصباح المنير للفيومي، لسان العرب (دثر) .

(٤) الجمهرة لابن دريد، تح: د. رمزي بعلبكي (٨٢٦/٢) القاموس المحيط، لسان العرب، المعجم الوسيط (زمل) .

(٥) لسان العرب (سأل) .

(٦) المصدر السابق (سمع) .

(٧) القاموس المحيط، لسان العرب (صلح) .

(٨) المصباح المنير، لسان العرب، المعجم الوسيط (طوع) .

تفسير المسألة:

اتفق جمهور العلماء والباحثين على أن التاء الزائدة في هذه الأمثلة والشواهد وما شاكلها جاورت ما تعالق بها من الأصوات في المخرج أو الصفة اتحاداً أو تقارباً، فنزعت بالمتكلم إلى الإدغام إذا ما أثره ورغب فيه، نزوع جواز للتخفيف، فأبدلت التاء صوتاً مجانساً لما يليها، ثم أدغم الصوتان المتجانسان أحدهما في الآخر، بعد تسكين أولهما، واجتلبت همزة الوصل معتمداً عليها، عند الحاجة، للتخلص من الابتداء بالساكن. فإذا كان ذلك في درج الكلام سقطت لفظاً، واستغني عنها^(١).

وأبان بعض العلماء عما وراء إيثار إدغام التاء فيما جاورها من تلك الأصوات دون العكس، من حسن وفضيلة تمنح التاء قوة بعد ضعف، حين تبدل صوتاً أقوى. وضعف الأصوات وقوتها أجمله مكي بن أبي طالب بقوله: «اعلم أن الضعيف في الحرف يكون بالهمس وبالرخاوة..... واعلم أن القوة في الحرف تكون بالجهر والشدة وبالإطباق والتفخيم وبالتكرار وبالاستعلاء وبالصفير وبالاستطالة وبالغنة وبالتفشي... وكلما تكررت فيه الصفة القوية كان أقوى للحرف، وكذلك إذا تكررت في الحرف الصفة الضعيفة كان أضعف... فعلى هذا من الضعف والقوة يبين حسن الإدغام وقبحه»^(٢).

وممن نبّه على فضيلة إدغام التاء فيما جاورها في هذه المسألة مكي وابن الأنباري، إذ نبها عليها حيث وجّها ما كان في القرآن وقراءاته من شواهد في هذا الباب، في غير موضع. ومن أمثلة ذلك قول مكي في توجيه قوله تعالى (المدّثر) {المدّثر ٧٤: ١}: «المدّثر أصله: المتدّثر، ثم أدغمت التاء في الدال، لأنهما من مخرج واحد، والدال أقوى من التاء، لأنها مجهورة، والتاء مهموسة، فردّا بلفظ الأقوى منهما، لأن ذلك تقوية للحرف، ولم يردا بلفظ

(١) انظر مثلاً: الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون ٤/٤٧٤ - ٤٧٦، معاني القرآن للأخفش تح: عبد الأمير الورد، ٢٨٣،

٣٤٤ - ٣٤٥، ٥٦٧، ٦٥٠، معاني القرآن للفراء، تح: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عبد الفتاح شلبي،

١/٧٥، ٤٣٧، ٤٤٧، المقتضب للمبرد، تح: عبد الخالق عزيمة، ١/٣٧٧ - ٣٧٨، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تح:

د. عبد الجليل شلبي ١/١٥٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢/١٥٥، ٣٣٦، ٤٤٧، ٣/١٥، ٤/١٢٣، التكملة، أبو علي الفارسي، تح:

كاظم بحر المرجان، ٦١٦، شرح الشافية لرضي الدين الأسترلابادي، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي

الدين عبد الحميد، ٣/٢٤٠، شرح الشافية لركن الدين: تح د. عبد المقصود، ٢/٦٩٤، شرح الشافية للجاربردي ٣٥٥ -

٣٥٦، المفصل للزمخشري، ط دار الجبل، ٤٠٣ - ٤٠٤، شرح المفصل لابن يعيش، ١٠/١٥٢، جامع الدروس العربية

للغلاييني ٢/١٢٨، الواضح في علم الصرف، محمد خير الحلواني ٥٠ - ٥١.

(٢) الكشف، مكي بن أبي طالب، تح: د. محيي الدين رمضان، ١/١٣٧ - ١٣٨.

التاء لأنه إضعاف للحرف، لأن رد الأقوى إلى الأضعف نقص في الحرف وفي اللفظ، وكذلك حكم أكثر الإدغام في الحرفين المختلفين أن يُردَّ الأضعف منهما إلى لفظ الأقوى»^(١).
وقول ابن الأنباري في توجيه قراءة من قرأ قوله تعالى (تساءلون) {النساء ٤: ١} بتشديد السين^(٢): «فمن قرأ» تساءلون «بالتشديد أدغم التاء في السين لقربها في المخرج، وأدغمت التاء في السين، ولم تدغم السين في التاء لأن في السين زيادة صوت، لأنها من حروف الصفير، وهي الصاد والسين والزاي، وإنما يُدغم الأنقص صوتاً فيما هو الأزيد صوتاً، ولا يدغم الأزيد صوتاً فيما هو الأنقص صوتاً، لأنه يؤدي إلى الإجحاف به، ويبطل ماله من الفضل على مقاربه»^(٣).

«ومتى كان الإدغام يُقوي الحرف المدغم حسن ذلك. وعلته أن الحرف إذا أدغم خفي وضعف، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه. فقوي لقوته، فكان في ذلك تدارك وتلافٍ لما جُني على الحرف المدغم»^(٤).

وهذا المذهب أو التصور مما «أفرته الدراسات الصوتية الحديثة، فقد صاغ اللغوي الفرنسي غرامون في كتابه (رسالة في الصوتيات) قانوناً صوتياً سماه (قانون القوة أو الغلبة للأقوى) ملخصه أنه حين يؤثر صوت في آخر، فإن الأضعف بموقعه في النطق أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر»^(٥).

وإذا تدبر المرء رأي بعض المحدثين في تفسير هذه المسألة وجد فيه شيئاً من اختلاف عما ذهب إليه الجمهور. من ذلك مثلاً ما يراه بعض الباحثين من أن التطور الذي يصيب الفعل في هذا الباب أول ما يكون في المضارع، وأنه ينشأ من توالي الحركات في أوله، ففي مثل: يَنْدَكِرُ، يَنْدَارِكُ توالى ثلاث فتحات، واللغة تكره توالي الحركات، وتتخلص منه ما أمكن. وهنا تحاول أن تتخلص من إحدى تلك الفتحات، لإعادة الترتيب المقطعي. وحذف الفتحة الأولى والثالثة مما لا يسمح به النظام المقطعي، لما يفرض عليه حذف الفتحة الأولى من العبث بموضع النبر، والابتداء بساكن، وحذف الفتحة الثالثة من التقاء ساكنين. فتلجأ إلى حذف الفتحة من المقطع الثاني، فتتغير بنية الكلمة إلى نمط آخر:

(١) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تح: د.حاتم صالح الضامن ٣٠٩/٢، وانظر أيضاً: الكشف ٢٥١/١، ٢٦٩،

٢٧٥، ٥٧/٢، ١٤٥، ١٩٤، ٢٢١/٢ - ٢٢٢، ٣١٣، ٣٦١.

(٢) قرأ بتشديد السين ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو بخلاف عنه. الحجة ١١٨/٣ - ١١٩.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تح: د. طه عبد الحميد طه، ٢٤٠/١. وانظر فيه أيضاً ٢٦٨/١، ٤١٠،

٤٦٩، ٤٧٣، ٤٩٣.

(٤) المحتسب ٥٩/١.

(٥) الدر النثير، للمالقي، دراسة وتحقيق د. محمد حسان الطيان، قسم الدراسة ٤٠٠-٤٠١.

يَنْذَرُ — يَنْذَرُكَ — يَنْذَرُكَ

ثم تكون مجاورة التاء والذال، أو الدال، ... مدعاة لتدخل قانون صوتي وصفه بأنه «إجباري» هو قانون التأثير المدبر الكلّي المتّصل، أي: أن التاء في هذه البنية الصوتية الجديدة تتأثر بالذال والدال، وغيرهما، فتتقلب إلى جميع خصائصها الصوتية ... يذّكر، يذّرك، ... ومن ثم تشتق اللغة فعلاً ماضياً جديداً من المضارع الجديد.^(١)

ويتجلى الخلاف بين هذا الرأي وقول الجمهور في أمرين:

— الأمر الأول: أن إثثار إدغام التاء فيما جاورها من أصوات مقاربة كان على تقدير الجمهور الداعي إلى إبدال التاء صوتاً مجانساً لما تلاها، ثم تسكينه، في حين كان تسكين التاء الثانية الزائدة على هذا الرأي المحدث داعياً إلى إبدال التاء بالإدغام. فقول الجمهور إذاً يبدأ حسب تعبيرات المحدثين بالمماثلة، وينتقل إلى المخالفة بالتسكين، وينتهي إلى الإدغام وهذا الرأي يبدأ بالمخالفة بالتسكين، وينتقل إلى المماثلة بالإبدال بالإدغام .

— الأمر الثاني: أن الإبدال بالإدغام على ما قدره الجمهور، ونصّوا عليه جارٍ على الجواز، لا يتعداه إلى الوجوب، بخلاف ما يقتضيه الرأي الآخر من وجوب تدلّ عليه دلالة قوية عبارة «تدخل قانون صوتي إجباري». وهو ما لا يؤيده الواقع اللغوي. ولو كان ذلك كذلك لزلت الصيغة الأولى الخالية من الإدغام «يتذكر، يتدّرك»، وانقرضت، ولسادت الصيغة الثانية. إلا أن يُلاحظ ذلك في بعض العاميات، فإن الصيغة القديمة «تفعّل، تفاعل» على ما قال بعض الباحثين ماتت في اللهجة العامية المصرية، وسادت صيغة «اتفعل، تفاعل»^(٢).

ومن المحدثين من التفت إلى تاريخ هذه الظاهرة، وقدر بداياتها، منهم من ردّ ذلك دون دليل أو بيّنة إلى الجاهلية، وأشار إليه بقوله «ظاهرة لغوية تدلّ على تطور العربية في المرحلة الجاهلية»^(٣) ومنهم من عدّ هذه الظاهرة اللغوية خير مثال لما أسماه «بدايات التطور» أو «إرهاص التطور» ثم نص على أن مولدها كان مع مجيء الإسلام، ونزول القرآن.^(٤)

على أنّ الاستدلال لهذا الرأي بما في القرآن من أمثلة كثيرة دالّة، اقترنت فيها أحياناً صورتها القديمة «تفعّل، تفاعل» والحديثة التي تمكن منها ذلك التطور «اتفعل، تفاعل»^(٥) =

(١) دراسات في فقه اللغة والفتنولوجيا العربية د. يحيى عابنة، ٤٤ - ٤٦

(٢) بحوث ومقالات في اللغة ٧٨ .

(٣) الواضح في علم الصرف ٥٠ .

(٤) بحوث ومقالات في اللغة ٧٥ - ٧٨ .

(٥) المرجع السابق ٧٧ - ٧٨ .

= لا يخلو عندي من نظر، فكيف يكفي للقطع؟ ذلك أن كثرة تلك الشواهد في القرآن الكريم وقراءاته تقتضي أن تكون هذه الظاهرة قديمة تطاول عهدها، وتقدم زمانها إذا قيست بنزول القرآن. وما ولد مع مجيء الإسلام، ونبت مع نزول القرآن، حادث غير قديم بالنسبة إليهما. فإن قيل: وهل تعدّ الذي مرّ به ثلاث وعشرون سنة، مدة نزول القرآن منجماً، حادثاً؟ قلت: ليس كل ذلك من هذا القبيل، فإن شواهد هذه الظاهرة من القرآن وقراءاته في القرآن المكي بلغت نحواً من ثلثي الشواهد، إذ وقعت في أزيد من ستين موضعاً منه، ومثله قد يكون مما مر عليه من الزمن القليل والكثير منذ مجيء الإسلام وبدء نزول القرآن .

الصيغ التي تدغم فيها التاء فيما تلاها من أصوات مقاربة:

اقتصر معظم كتب المتقدمين والمتأخرين التي صدر عنها البحث في قليل أو كثير، في الصيغ التي تدغم فيها فيما تلاها من أصوات مقاربة نصاً، أو تمثيلاً = على صيغتي تفاعل وتفاعل وما تفرع منهما. وما من أحد من أولئك المتقدمين والمتأخرين اطلعت على كلامه، استوعب بنفسه الصيغ جميعاً، نصاً أو إشارة أو تمثيلاً، ذكرتينك الصيغتين، وزاد عليهما صيغة «تفعل» وما ألحق بها، إلا أبا العلاء المعري، وبعض شراح الشافية.

قال أبو العلاء في معرض مقاله عن دخول همزة الوصل:

«والصنف الثالث: همزة وصل تلحق مصدر تفاعلت وتفاعلت وتفاعلت، وما زيدت فيه هذه التاء، وبعدها حرف يصلح أن يدغم فيه، فقول: تدرج تدرجاً وتطير تطيراً وتثاقل تثاقلاً، فإذا أدغمت هذه التاء فيما بعدها لحقت همزة الوصل ضرورة.....»^(١).

وقول المعري هنا «وما زيدت فيه هذه التاء، وبعدها حرف يصلح أن يدغم فيه» قول مفتوح، لا يحصر القضية بهذه الصيغ الثلاث، بل يؤذن باستيعاب ما كان من الصيغ في أوله تاء مزيدة بعدها ما يصلح أن تدغم فيه تلك التاء من الحروف. ومثله يكون فيما يكون في الملحق ببعضها مثل: تفيعل = تشيطن، تفوعل = تجورب، تفعل = تدهور ...

وقال الجاربردي: «واعلم أنه إذا انضم إلى تاء تفاعل وتفاعل في المضارع تاء أخرى وينبغي أن يُعلم أنه إذا لم تحذف يجوز إدغام الثانية فيما بعدها إن كان مما تدغم فيه...»^(٢).

ولعل اقتصار معظم من نظرت في كلامه من المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة على صيغتي: تفاعل وتفاعل وما تصرف منهما = مرده إلى اقتصار الأمثلة والشواهد المسموعة

(١) رسالة الملائكة، المعري، ٩١ .

(٢) شرح الشافية للجاربردي ٣٥٦ - ٣٥٧، وانظر: شرح الشافية للأنصاري ٢٥٤ - ٢٥٥ .

التي اجتمعت لهم فاستدلوا بها، وعولوا عليها في هذه المسألة، على هاتين الصيغتين، وما تفرع منهما.

وليس سكوت من سكت منهم عن صيغة تفعّل وما أحق بها دليل منع. إذ لو كان ذلك كذلك لوجدت فيما يصدر عن بعضهم في ذلك ما يدل عليه إشارة أو نصاً، كما صدر عن بعض المتأخرين، إذ منع ذلك نصاً بذريعة الثقل .

قال نقره كار: «وأما باب تدرج فلا يجوز فيه الإدغام، لأنه لو أدغم لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل في البناء الممتد»^(١).

وتعليل المنع بالثقل هنا قول وضع في غير مظنته، لأن مدار الإدغام على التقريب بين الأصوات، ونطق الصوتين دفعة واحدة، ومطلب المتكلم منه في غالب أمره التخفيف، وتيسير النطق، والاقتصاد في الجهد، وليس ذلك عنه في غيبة إذا أدغم في باب «تدرج» فقال: ادّجّرَج، ادّهور، اشيطن ...

والمحدثون من علماء العربية وباحثيها منهم من استوعب تلك الصيغ الثلاث، إذ زاد صيغة تفعّل نصاً وتمثيلاً، أو تمثيلاً. قال الغلابيني: «ماكانت فاؤه ثاء أو ذالاً أو دالاً أو زيناً أو صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً مما هو على وزن تفاعل أو تفعّل أو تفعّل، بحيث تجتمع التاء وهذه الأحرف — جاز فيه إبدال التاء حرفاً من جنس ما بعدها، مع إدغامها فيه ... ومثلها ادّاراً و ادّجّرَج و ادّهور، وأصلها: تداراً وتدرج وتدهور، وقد فُعِلَ بها ما فُعِلَ بما سبق من الإبدال والإدغام واجتلاب همزة الوصل»^(٢).

وقال د. الحلواني: «ويقال أيضاً: تدرج وادّجّرَج»^(٣).

ومنهم من غفل عن تلك الصيغة، غرّه ماكان للصيغتين الأوليين ما ليس لتفعّل من شاهد وانتشار وكثرة استعمال، أو تقف أثر جمهور المتقدمين والمتأخرين، رآهم يسكتون عنها، فاستن بهم،^(٤) أو صدر عن غلط ووهم، ظنّ أن العربية لم تعرف في تاريخها الطويل من الأفعال المزينة أولاً ببناء إلا وزنين هما: تفعّل وتفاعل، فوقف عندهما، ولم يعقب.^(٥)

(١) شرح الشافية لنقرة كار ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٢) جامع الدروس العربية ١٢٨/٢. وانظر: الكفاف، يوسف الصيدواوي ٥٩٩/٢ - ٦٠٠.

(٣) الواضح في علم الصرف ٥٢.

(٤) انظر مثلاً: بحوث ومقالات في اللغة، ٧٥ - ٧٨، مع النحاة، صلاح الدين الزعبلوي ٣٤٢ - ٣٤٤.

(٥) دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ٤٤، ٤٦.

الأصوات المقاربة التي تدغم فيها التاء:

لم يُعَنَّ كثير ممن تناول هذه المسألة عرضاً أو تفصيلاً أو إجمالاً، بتعيين الأصوات المقاربة للتاء التي تدغم فيها التاء في صيغ تفعّل وتفاعل وتفعّل... ومتصرفاتها، تعيين حصر واستيعاب: صوتاً صوتاً، نصاً أو تمثيلاً، فكانت عبارتهم في ذلك مجملة تكتفي بإطلاق صفة المقاربة وما إليها، وكانت أمثلتهم مقتصرة على بعض تلك الأصوات دون بعض.^(١) ومما يُرى هنا ألا يكون في المتقدمين الذين نظرت في كلامهم أحد يُعنى بتعيين تلك الأصوات حيث تناول هذه المسألة، فكانهم اختاروا الإشارة والإجمال اكتفاءً منهم بتعيين تلك الأصوات حيث عرضت لهم في مواضع أخرى، واقتضاها المقام.^(٢)

وقد اختلف تعيين تلك الأصوات عند من عُنوا بذلك من العلماء، فمنهم من استوعبها جميعاً كابن يعيشر والرضي وأبي حيان والمرادي، فكانت أحد عشر صوتاً الطاء والذال والظاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين والضاد والشين والجيم.^(٣) ومنهم من زاد الفاء كأبي الفداء الحموي، قال: «والحروف التي تُدغم فيها التاء اثنا عشر حرفاً، ويجمعها أوائل كلم هذا البيت وهو:

سرى طيف دعد زائراً ذا ضنى ثوى شفى ظمأً جوداً صفاً فتعطفاً

وهي: السين والطاء والذال والزاي والذال والضاد والتاء والشين والظاء والجيم والصاد والفاء...»^(٤).

وزيادة الفاء غلط صريح، مردّه إلى التوهم خيّل إليه أن المقصود بالكلمة الأخيرة من قول الناظم «فتعطفاً» الفاء، والصحيح التاء، لأن التاء مما تدغم فيه التاء إدغام متمائلين، والفاء مما لا تدغم فيها التاء.

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٧٤ - ٤٧٥، معاني القرآن للأخفش ٢٨٣، المقتضب ١/٣٧٧ - ٣٧٨، التعليقة للفارسي، تح: عوض القوزي، ١٦٩/٥، ٢٠٣، ٢٠٥، التكملة ٦١٦، المفصل ٤٠٣ - ٤٠٤، الممتع لابن عصفور، تح: د. فخر الدين قباوة، ٧١٢ - ٧١٣.

(٢) انظر مثلاً: الكتاب ٤/٦٠ وما بعد، التكملة ٦٢٥ - ٦٢٦.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٥٢، شرح الشافية للرضي ٣/٢٩١، الارتشاف لأبي حيان، تح: رجب عثمان محمد ١/٣٤٩، شرح التسهيل، المرادي، تح: د. ناصر حسين علي ٢/١١٣٥. هذا ونص الأولان منهم على التاء، لأنهما كانا في مقام تعيين الأصوات التي تدغم فيها التاء جميعاً.

(٤) الكناش لأبي الفداء الحموي، تح: د. رياض الخوام ٢/٣٤٠.

قال النحاس في (تصدّقوا) {البقرة ٢: ٢٨٠}: «تدغم التاء في الصاد لقربها منها، ولا يجوز هذا في تتفكرون لبعدها من الفاء»^(١).

ومنهم من ترك الجيم فكانت عشرة^(٢)، ومنهم من حصرها بثمانية كبعض شراح الشافية، وهي: الطاء والذال والظاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين^(٣)، ومن المحدثين من حصرها بثمانية أيضاً، إلا أنه أقام الصاد في تلك الثمانية مقام السين^(٤)، ومنهم من ترك التاء فكانت سبعة^(٥)، ومنهم من حصرها بأصوات الصفيير والأصوات الأسنانية^(٦).

ولعل تخصيص السمين الحلبي المسألة حيث فسّر (فاداراتم) {البقرة ٢: ٧٢} بخمسة أصوات لم يرم به إلى حصر.

قال: «.. والأصل: «ادداراتم» فأدغم، وهذا مطّرد في كل فعل على تفاعل أو تفعّل فإؤه دال نحو: تداين وادّابن، وتديّن وادّين، أو ظاء أو طاء أو صاد أو ضاد نحو: تطاير واطّاير، وتطيّر واطّير، وتظاير واطّاير، وتظهر واطّهر، والمصدر على التفاعل أو التفعّل نحو: تدارؤ، وتظهر، نظراً إلى الأصل وهذا أصل نافع في جميع الأبواب فليتأمل»^(٧).

وإذا أراد الحصر فأين هو من تلك الشواهد التي فسرها من القرآن وقراءاته في غير موضع من كلامه، وكانت الفاء فيها تاء أو زياً أو سيناً أو ذالاً أو شيئاً؟^(٨).

على أن بعض العلماء والمصنفين كان له رأي في إدغام التاء في بعض تلك الأصوات، فمنهم من نص على قلة ذلك في السين والشين والصاد، قال الغلابيني: «وربما جاء ذلك مع غير هذه الأحرف كقولهم: اسمّع واشاجروا واسابقوا واصايحوا، والأصل: تسمّع وتشاجروا وتسايقوا وتصايحوا، لكنه قليل»^(٩).

(١) إعراب القرآن للنحاس، تح: د. زهير زاهد، ٣٤٣/١. ومقصوده أن أصلها: تتصدقوا. و"تصدّقوا" قراءة الجمهور، وقرأ عاصم "تصدّقوا" بالتخفيف. المحرر الوجيز ٣٥٧/٢.

(٢) انظر: جامع الدروس العربية ١٢٨/٢.

(٣) شرح الشافية لركن الدين ٩٦٤/٢، وللجاربردي ٣٥٥، ولنقره كار ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٤) انظر: الكفاف ٥٩٩/٢ - ٦٠٠.

(٥) انظر: الواضح في علم الصرف ٥١ - ٥٢.

(٦) انظر: بحوث ومقالات في اللغة ٧٦.

(٧) الدر المصون ٤٣٤/١ - ٤٣٥.

(٨) انظر الدر المصون ٤٣٨/١، ٤٢٦، ٥٣/٣، ٦٨٦، ٤٩/٦، ١٧٨، ٣٦٠/٧، ٤٥٧، ٦١٩، ٤٧٥/٨ - ٤٧٦، ٦٨٩، ١٠٨/٩، ٢٢٣، ٢٩٢ - ٢٩٣، ٥٠٩/١٠.

(٩) جامع الدروس العربية ١٢٨/٢.

ومنهم من نظر في إدغام التاء في الضاد والشين والجيم، قال الشيخ زكريا الأنصاري: «وقد يُضمّ إلى هذه الحروف أيضاً لما مرّ من أنها باستطالتها قربت من حروف من طرف اللسان نحو: اضّاربوا في تضاربوا، وكذا الشين والجيم نحو: اشّاجروا واجّارؤوا في تشّاجروا وتجارؤوا، وإن كانتا بعيدتين عن ذلك»^(١).

وليس كل ذلك عند التحقيق بمسلم. أمّا حكم الغلاييني فمردود برؤمته، لأن ما انتهى إلينا من شواهد في هذه المسألة، وردت في أي القرآن الكريم وقراءاته، أو في معاجم العربية، يدل على أن ما كان في إدغام التاء في السين والشين والصاد من ذلك أكثر مما كان في إدغام التاء في بعض الأصوات الأخرى التي يقتضي حكم الغلاييني بمفهوم المخالفة كثرتها، كالتاء والضاد مثلاً. على أن في كلامه من السهو والاختلاف ما لا يخفى، ذكر إدغام التاء في السين أو لا فيما يدل حكمه بمفهوم المخالفة على كثرتة، ثم ذكره فيما نص بالحكم على قتلته!!

وأما الأنصاري فأراد أن إدغام التاء في الضاد والشين والجيم في هذه المسألة خلاف الأصل، لأن الأصل فيها إدغام التاء فيما مخرجه من الأصوات طرف اللسان وشيء من الثنانيا كما قال ثمة، وهي كما نص: التاء والذال والذال والزاي والسين والصاد والطاء والظاء.^(٢) ومع ذلك يمكن أن تذكر هذه الأصوات الثلاثة فيها، أما الضاد فلما تنصف به من صفة صوتية تقربها من ذلك المخرج، وهي الاستطالة. وأمّا الآخران فلشيء لم يذكره، فإن كان السماع والاستعمال فهو في إدغام التاء في الشين ثابت لامراء فيه، لوروده في القرآن وقراءاته، وفي كلام العرب. ومن ذلك مثلاً قوله تعالى (لما يشقق) {البقرة ٢: ٧٢}. وهو إن كان في إدغام التاء في الجيم فثبوته لا يُسلم به، لخلو المسموع من شاهد فيه. وما كان في كلام بعض العلماء من مثل: اجّارؤوا، اجّمعوا^(٣) فيفتقر إلى دليل سماع فيه من كلام اللغويين، ويحتمل أن يكون أمثلة من الأمثلة مصنوعة. ونظر الأنصاري في هذه الأصوات مبني على ما لا يلزم، لأن إدغام التاء في الأصوات المقاربة في هذه المسألة غير مشروط بقرب المخرج أو اتحاده لأن الموافقة في الصفة بعض ما يجيز الإدغام أيضاً. والاشترك في الصفة بين التاء والأصوات الثلاثة هنا متحقق شدة (ت * ج، ض) وهمساً (ت * ش).^(٤)

(١) شرح الشافية له ٢٥٤.

(٢) المصدر السابق ٢٥٣-٢٥٤.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٩١/٣، وللأنصاري ٢٥٤، الارتشاف ٢٤٩/١.

(٤) انظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ. ١٠٨، ١٢٥، ١١٥.

على أن أبا علي الفارسي قال حيث بيّن قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر (ويوم تشقّق) {الفرقان ٢٥: ٢٥} بتشديد الشين «وتقدير تشقّق: تشقّق، فأدغم التاء في الشين، لأن الصوت بالشين يلحق بمخارج هذه الحروف التي من طرف اللسان وأصول الثنايا، فأدغم فيها كما أدغم في الضاد لما كانت كذلك...»^(١).

أنماط الكلمة التي تدغم فيها التاء في مقارباتها:

لو بحث المرء في ما كان في كلام العلماء والباحثين الذين تناولوا هذه المسألة، من أنماط الكلمة التي تدغم فيها التاء في مقارباتها، من تلك الصيغ الثلاث نصاً أو تمثيلاً، لوجد ثلاثة أنماط:

●● الفعل:

أ - الفعل الماضي:

لا تكاد تجد أحداً من أولئك العلماء والباحثين تخلف عن ذكر الفعل الماضي في هذه المسألة. وما ذلك بغريب، فأكثر ما استدلوا به وبينوه من شواهد وأمثلة كانت فيه^(٢). والأصل في إدغام الأفعال في هذا الباب الفعل الماضي، وعليه يحمل المضارع. هذا ما أشار إليه بعض العلماء^(٣).

وهو جارٍ على ما عليه الجمهور من أن الفعل الماضي أول، يليه المضارع، ومنه يؤخذ الأمر. إلا أن بعض المحدثين يرى أن ما وقع من هذا الإدغام أو التطور في الفعل كان أولاً في المضارع، ثم اشتق منه الفعل الماضي، وقيس عليه^(٤).

ب - الفعل المضارع:

لم يكن الفعل المضارع في هذا الباب عن الماضي بمعزل، بل كان منه في الكثرة نصاً أو تمثيلاً ودرساً وشاهداً، بمكان غير بعيد. على أن في الفعل المضارع حالة نبه عليها بعض العلماء لا تدغم فيها التاء الزائدة في مقاربتها من الأصوات، ويكون ذلك إذا اجتمعت في أول

(١) الحجة ٣٤١/٥. ونص الزجاج في توجيه قراءة أخرى في (معاني القرآن وإعرابه) ١٥٥/١: على أن التاء تدغم في الشين "لقرب مخرج التاء من الشين!"

(٢) انظر مثلاً: الكتاب ٤/٤٧٤ - ٤٧٥، المقتضب ١/٣٧٧ - ٣٧٨، النكلمة ٦١٦، دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تح: د. أحمد ناجي القيسي، د. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، ١٧٢، رسالة الملائكة ٩١-٩٣، الممتع ٧١٢-٧١٣.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٢٤٠، الدر المصون ٢/١٩٠.

(٤) بحوث ومقالات في اللغة ٧٦.

الفعل المضارع تاءان: تاء المضارعة والتاء الزائدة، وحذفت إحداهما تخفيفاً. ومصدر امتناع ذلك أن الإدغام - لو كان - يفضي إلى ارتكاب المحذور، إذ يقتضي إسكان التاء الباقية إدخال همزة الوصل على الفعل المضارع، وهو لا يجوز، لأن حرف المضارعة يقتضي التصدر لقوة دلالتها، ويُفضي من ثم إلى زوال حرف المضارعة فاختلال بنية الفعل، وتثاقل اللفظ، وإجحاف بالكلمة.^(١)

قال الزمخشري: «ولم يدغموا نحو تذكرون، لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية».^(٢)

قال ابن الحاجب: «لأن أصله» تتذكرون «فحذفت التاء الأولى أو الثانية تخفيفاً، فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لأذهبوا التاءين جميعاً، فيخلون بالكلمة. ووجه آخر، وهو أنه يؤدي إلى بقاء الفعل المضارع من غير حرف مضارعة، إن كان المحذوف الثانية، أو ما يقوم مقامها من جنسها إن كان المحذوف الأولى، ولا يستقيم أن يكون فعلاً مضارعاً عرياً منها».^(٣)

وقال ابن يعيش: «... وتقول في المستقبل تدرأ وتطير، قال الله تعالى (تذكرون) {الأنعام ٦: ١٥٢...} و{يطيروا بموسى} {الأعراف ٧: ١٣١}. ولا ندغم تاء المضارعة في هذه الحروف، فلا تقول في تذكرون: اذكرون، ولا في تدعون: ادعون، لأن ألف الوصل لا تدخل في الأفعال المضارعة،... ولأنك لو أدغمت في الفعل المضارع لزال لفظ الاستقبال فكان يخل. فإن اجتمع إلى تاء تفعل وتفاعل تاء أخرى إما للمذكر المخاطب أو للمؤنثة الغائبة نحو تتكلم وتتغافل، فإنك تحذف إحدى التاءين... ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من سكون الأول، ولم يمكن الإتيان بالألف للوصل لما ذكرناه، فوجب حذف أحدهما على ما قدمناه... وقول صاحب الكتاب (يعني الزمخشري): ولم يدغموا نحو تذكرون لئلا يجمعوا بين حذف التاء وإدغام الثانية = إشارة منه بأنه كان يسوغ الإدغام لو لا الحذف، وليس ذلك صحيحاً، لأن هذا النوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع لما ذكرناه من سكون الأول ودخول ألف الوصل، وذلك لا يجوز فاعرفه»^(٤).

وقد يُخيل بادئ الرأي إذا أخذ كلام ابن يعيش في شرح عبارة الزمخشري (صاحب المفصل) على ظاهره: أنه ينفي صحة إدغام التاء في ما كان من هذا الباب فعلاً مضارعاً،

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٩٠/٣-٢٩١، ولنقره كار ٢٥٣.

(٢) المفصل ٤٠٤، وانظر التكملة ٦١٧، شرح الشافية للرضي ٢٤٠/٣، ٢٩٠ الكناش ٣٤١/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: د. إبراهيم عبد الله، ٥٣٩ / ٢.

(٤) شرح المفصل ١٠٥٢/١٠، وانظر: المقتضب ٣٧٨/١، شرح الشافية للأنصاري ٢٥٥.

وإن لم تحذف منه تاء، وينفي سواغه. حتى إذا ما نظر إليه في موضعه من الكلام، وسياقه غير مقتطع منه، بدا له معارضاً بما نص عليه ابن يعيش أولاً من جواز ذلك جوازاً لم يتردد فيه، وقرّ في باله أن ابن يعيش لم يرم إلى منع إدغام التاء في ما كان من المضارع على هذه الشاكلة. كيف وهو الذي نص على جوازه واستدل له؟

وإذا كان ذلك كذلك، فكيف يُفسّر قول ابن يعيش، وما ذهب إليه من تغليب قول الزمخشري على صحته؟! قلت: إذا عارض المرء كلام الشارح بكلام صاحب الكتاب، بقليل من التأمل، عرف أن الشارح انتجع منتجعاً غير الذي انتجعه الأول، وحل في وادٍ غير الذي كان فيه صاحب الكتاب، وفسر عبارته على غير وجهها، فكان الذي كان، لأن الزمخشري أراد الفعل المضارع يكون من هذا الباب، تجتمع أوله تاءان، وفأؤه مما يجوز أن تدغم فيه التاء، فإذا كانت التاءان جاز أن تدغم التاء الثانية في ما قاربها من تلك الأصوات، وإذا حذف إحداهما لم يدغموا التاء الباقية فيما وليها لما قاله. وهذا من صحيح القول والحكم لا يحتمل خلافاً، ولا ينفذ إليه شك. أما ابن يعيش فكان يقصد إدغام تاء المضارعة في التاء الزائدة، وذلك لا يجوز عند النحاة إلا بشروطه^(١).

ج- الفعل الأمر:

مما يلفت نظر المرء ألا يكون فيمن كان قبل ابن مالك، ممن اطلعت على كلامه في هذه المسألة، من صرح بفعل الأمر يكون فيه هذا من الإبدال والإدغام، نص عليه أو خصه بما لا ينصرف إلا إليه من مثال أو شاهد. فهو أول من وجدته يصرح بفعل الأمر، ثم بعض شراح الشافية.

قال المرادي بعدما شرح قول ابن مالك في (التسهيل): تدغم تاء تفعّل وشبهها في مثلها ومقاربها تالية لهزمة:

«وفي نسخة عليها خطه بعد قوله «لهزمة وصل»: في الماضي والأمر»^(٢).

وقال الرضي: «وهذا الإدغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمي الفاعل والمفعول...»^(٣).

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٧٦، المقتضب ١/٣٧٨، الكشف ١/٣١٤-٣١٥، شرح الشافية للرضي ٣/٢٤٠-٢٩٠-٢٩١، الممتع ٦٣٦-٦٣٧، الارتشاف ١/٣٣٩، شرح الشافية لركن الدين ٢/٩٦٣، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، د. عبد البديع النيرباني ١٥٩ - ١٦٠.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ٢/١١٣٦.

(٣) شرح الشافية ٣/٢٩١، وانظر فيه أيضاً ٣/٢٤٠، وشرح الشافية لركن الدين ٢/٩٦٤، وللأنصاري ٢٥٤.

فهل كان فيما ورد في كلام بعضهم كالفارسي مثلاً من إجمال إشارة ما إليه؟ قال أبو علي ومصدره وما تصرف منه^(١) أم هل اكتفى بعضهم بما ساق من أمثلة تصلح للفعل الأمر كما تصلح للفعل الماضي: اطَّير، اذاراً مثلاً، عن تعيين الأمر والنص عليه؟ أم كان مما دعاهم إلى ترك ذلك أن لم يروا فيما انتهى إليهم، أو وقفوا عليه من كلام العرب شاهداً؟ وهل كان من ثم من فواتهم، وفوات من نص على الفعل الأمر، وصرح به من شراح الشافية، ومن تلاهم، ولا سيما من كان من شأنه أن يستحضر لهذه المسألة شواهداً من القرآن الكريم وقراءاته = قوله تعالى (وإن كنتم جنبا فاطهروا) {المائدة ٥: ٦} الذي خلا منه كلام من تناول هذه المسألة ممن اطلعت على كلامه من متقدم ومتأخر ومحدث، اللهم إلا أبا حيان وتلميذه المرادي استدلا بقوله تعالى (فاطهروا) فيما استدلا به للمسألة؟^(٢)

هذا بأقسامه الثلاثة، هو النمط الأول الذي يكون فيه الإبدال فالإدغام. وما قد يدور في بال امرئ من أن ركن الدين الأسترابادي زاد قسماً آخر لم يذكره سواه، وهو النهي، إذ نص عليه، فقال: «ويجوز هذا الإدغام في مصادر هذه الأفعال نحو: اطَّير اطَّيراً، ... وكذلك يجوز في أمر هذه الأفعال ونهيتها»^(٣) = لا يحتاج إلى كثير نظر وتوقف، لأن النص على النهي ليس فيه كبير غناء، وذكره في جنب المضارع يشبه الفضول، لأنه ليس قسماً مستقلاً يذكر بإزاء تلك الأقسام الثلاثة، فهو حالة من حالات المضارع، وذكر الأصل يغني عن ذكر الفرع والنص عليه.

●● المصدر:

كان من شأن بعض المتقدمين والمتأخرين أن صرح بأن مصدر الفعل الذي يكون من هذا الباب، فيكون فيه إبدال فإدغام، حكمه حكم فعله في جواز ذلك. ومن ثم لك أن تقول: اطَّير اطَّيراً، اذاراً اذارواً ... الخ .
قال سيبويه: «وتقول في المصدر: ازيئاً وادارواً ...»^(٤)
قال الرضي: «وإنما جاز الإدغام في مصادر الأبواب المذكورة، وإن لم توازن الفعل لشدة مشابهتها لأفعالها...»^(٥)

(١) التعليقة ٢٠٣/٥ .

(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٣٤٩، شرح التسهيل للمرادي ٢/ ١١٣٥ .

(٣) شرح الشافية له ٢/ ٩٦٤ .

(٤) الكتاب ٤/٤٧٥ وانظر: معاني القرآن للأخفش ٥٦٧، التعليقة ٢٠٣/٥، رسالة الملائكة ٩١-٩٣، الممتع ٧١٣، شرح الشافية للأنصاري ٢٥٤ .

(٥) شرح الشافية له ٣/٢٤٠، وانظر فيه أيضا ٣/٢٩٠-٢٩١ .

ومما ورد شواهد دالة على ذلك من مصادر جرت على الإدغام في بعض معاجم العربية:

اطَّهَّرَ اطَّهَّرًا: أصله تطهَّرَ تطهُّراً، أدغمت التاء في الطاء، واجتلبت ألف الوصل^(١). الاصعَّد و الاصعَّاد.^(٢)

وعلى هذه الشاكلة قرأ الحسن قوله تعالى (قالوا طائركم معكم) {يس ٣٦: ١٩}، قال السمين الحلبي: «وقرأ الحسن - فيما روى عنه الزمخشري^(٣) - «اطَّيَّرَكُم» مصدر اطَّيَّرَ الذي أصله تطيَّرَ، فلما أريد إدغامه أبدلت التاء طاء، وسكنت، واجتلبت همزة الوصل، فصار اطَّيَّرَ، فيكون مصدره اطَّيَّرًا...»^(٤).

وفصّل المعري القول في المسألة، وزاد وجهاً، فبيّن أن الإدغام في مصدر ما كان من الأفعال على وزن تفعّل وتفاعل لا يقتصر على مصدرهما القياسي، بل يجوز الإدغام فيما عدا ذلك مما يقع مصدرًا لهما، نحو: تَفَعَّلَ.^(٥)

قال: «فإذا أردت أن تنطق بمصدر اطَّيَّرنا وبابه فلك فيه وجهان: أحدهما أن تجيء به على لفظ التطيّر، فنقول: اطَّيَّرَ اطَّيَّرًا، واثاقل اثاقلًا. وكذلك حكي عن العرب أنها تقول: اطَّوَّقت بالبيت اطَّوَّقاءً، واثاقلت اثاقلًا. والآخر أن تبنيه على التَفَعَّلَ، لأن من العرب من يقول: تطيَّرت تطيَّارًا، أو تفرَّقَ القوم تفرِّقًا. وعلى هذا يروى بيت تأبط شراً:

طيف ابنة الحر إذ كنا نواصلها ثم اجتنبت بها بعد التفرِّق

... فتقول على هذا في مصدر اطَّيَّرَ واثاقل: اطَّيَّرَ، واثاقل، وإن كان اثاقلت ليس على وزن اطَّيَّرت، ولكنهما يتساويان في المصادر. ووزن اثاقل اتفيعال، ووزن اطَّيَّرَ اتفَعَّال»^(٦).

وعلى الوجه الثاني وردت ألفاظ، منها:

اطَّوَّفَ اطَّوَّافًا^(١). وقال الأزهري: والاصعَّاد عندي مثل الصعود.^(٢) وقال: يقال: اسَّوَّى يسوِّي أسواء.^(٣)

(١) القاموس المحيط (طهر).

(٢) المصدر السابق (ط. مؤسسة الرسالة)، (صعد). وقد كتبنا بهمزة قطع، والصحيح أن تكون الهمزة للوصل.

(٣) الكشف، للزمخشري، ط دار الفكر، ٣/ ٣١٨.

(٤) الدر المصون ٩/ ٢٥٢.

(٥) قال الرضي في شرح الشافية له (١٦٦/١) في تَفَعَّلَ مصدر تَفَعَّلَ، وفي غيره: وإن كانت قياساً، لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها. وانظر: الكتاب ٤/ ٧٩-٨٠، الأصول لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ٣/ ١٣٠-١٣١، المفصل ٢١٩، شرحه لابن الحاجب ١/ ٦٠٣، الارششاف ٢/ ٤٩٦.

(٦) رسالة الملائكة. ٩٢ - ٩٣.

وما أدري أكان ما ساقه أبو حيان الأندلسي، وأخذ السيوطي، من قوله: ادّارس ادّيراساً، وازمّل ازّمّالاً^(٤)، مما سمع وروى، أم كان مما وضعه تمثيلاً .

على أن في العلماء من رأى بقاء المصدر على أصله دون إدغام، ومنهم السمين الحلبي، الذي صرح في غير موضع من كلامه في (الدر المصون) بأن مصدر الفعل الذي يكون على وزن «تفعل وتفاعل» إذا كان فيه إبدال وإدغام، نحو اطوّف، واطّاهر... لا يكون حاله كفعله، بل يكون كحاله الأولى، رجوعاً إلى الأصل، ونظراً إليه، فيقال: تطوّف، تظاهر،... ونص على أن هذا أصل نافع في جميع الأبواب، مستبعداً أن يكون فيه من الإدغام مثل ما يكون في فعله^(٥).

وفيه من اختلف رأيه كأبي حيان الأندلسي الذي نص في بعض كتبه على أن مصدر تفعل وتفاعل لا يُحمل على فعله في الإدغام، بل يجري على أصله، فلا يدغم، وجرى على خلافه في بعض كتبه.

قال السمين حين وجه قراءة الحسن فيما روى الزمخشري «اطيّركم»: «ولما ذكر الشيخ^(٦) هذا لم يردّ عليه، وكان هو في بعض ما رد به على ابن مالك في (شرح التسهيل) في باب المصادر قال: «إن مصدر تطيّر وتدارأ إذا أدغما وصارا اطيّرا وادّارأ لايجيء مصدرهما عليهما، بل على أصلهما، فيقال: اطيّر تطيّراً، وادّارأ تدارؤاً. ولكن هذه القراءة ترد إن صحت، وهو بعيد»^(٧).

وإذا نظر المرء في (الارتشاف)^(٨) وجد أبا حيان كلما ذكر هذين الفعلين: تفعل وتفاعل مدغمين حمل عليهما مصدرهما مدغماً، ولم يرجع في ذلك إلى أصلهما، فكان يقول: اطيّر اطيّراً، اطيّر اطيّراً، ادّارس ادّيراساً، ازّمّل ازّمّالاً^(٩).

(١) لسان العرب (طوف). وفيه: والأصل تطوّف تطوّفاً. وليس أصل المصدر كما قال، ولو كان كذلك لكان: اطوّفاً.

(٢) المصدر السابق (صعد).

(٣) معاني القراءات، الأزهرى، تح: عيد درويش، عوض القوزي، ٣٠٩/١. ولم تضبط الواو في المصدر، ولعل المناسب أن تضبط مشددة بالفتحة.

(٤) الارتشاف ١/١٧٨، المزهر للسيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، ٢/٤١.

(٥) الدر المصون ١/٤٣٥، ٢/١٩٠، ٩/٢٥٢.

(٦) يقصد أستاذه أبا حيان الأندلسي في البحر المحيط ٧/٣٢٧.

(٧) الدر المصون ٩/٢٥٢. وقال أبو حيان في البحر المحيط (٢٤٩/١) أيضاً: وادّارأ: تفاعل منه. ولمصدره حكم يخالف مصادر الأفعال التي أولها همزة وصل ذكر في النحو. وانظر: منهج السالك ص ٣٤٧.

(٨) ١/١٧٨، ٣٤٩، ٢/٤٩٦. وقال في البحر ٣/١٥٧: ذلك في الأمر والمضارع والماضي واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر

ومما يُرى فيما اطلّعت عليه فوات تنبيه العلماء والباحثين على حكم مصدر هذه الأفعال الميمي. ولعل المناسب هنا أن يقال: إن حكم هذا المصدر الميمي حكم المصدر الأصلي في جواز الإدغام، يهدي إلى ذلك أمران: الأول: وجود مجوّز الإدغام، أعني اجتماع التاء الزائدة ومقاربتها. الثاني: أن حكم المصدر الميمي المبني مما زاد من الأفعال على ثلاثة أحرف في البنية اللفظية كاسم المفعول منه. وقد نص غير واحد أن حكم اسم المفعول من هذه الأفعال كحكم فعله في جواز الإدغام.^(٢)

● الأسماء المشتقة:

لم يكن بيان حكم الأسماء المشتقة من تلك الأفعال التي تمكّن منها الإبدال والإدغام، في هذه المسألة، عند العلماء على حال واحدة، فمنهم من تركها جميعاً، فلم يلتفت إلى شيء منها بنص أو إشارة أو مثال^(٣)، ومنهم من اقتصر على بعضها، فحمل اسم الفاعل في جواز إدغامه على فعله، كالفارسي^(٤)، أو حمل عليه في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول كابن عصفور والرضي والأنصاري^(٥).

ومما لا يستبين له المرء من الأسماء المشتقة حكماً في كلام العلماء والباحثين نصاً أو تمثيلاً اسماً الزمان والمكان، على الرغم من أنهما يطابقان اسم المفعول المبني من هذه الأفعال في البنية اللفظية، وفي وجود ما يسيغ جواز الإدغام فيهما. لكن ذلك لا يمنع أن يكون في قول الفارسي في التعليق على قول سيبويه: «وتقول في المصدر ازئناً»: «في تزئنت، ومصدره وما تصرف منه»^(٦) إشارة محتملة إليهما، أو أن يكون في قول الرضي: «فإذا أدغمت في الماضي أدغمت في المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وكل اسم أو فعل هو من متصرفاته...»^(٧) إشارة خاصة بهما.

(١) هذا، ولم أر فيما اطلّعت عليه أحداً من المحدثين يلتفت إلى ما تكون عليه مصادر هذه الأفعال من إدغام وغيره، خلا د.

يحيى عابنة في كتابه دراسات في فقه اللغة، إذ قال (ص ٤٥): وأما مصدر هذا الفعل يعني تفعّل فقد نُصّ على أنه يأتي على وزن التفعّل. هـ على أن في عبارته إطلاقاً، لأن النص في مصادر تفعّل وما إليه من الأفعال لم يقتصر على ترك الإدغام والرجوع إلى أصلها، ففي العلماء — كما تبين — من نصّ على معاملته معاملة فعله في جواز الإدغام.

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢٤٠/٣، وللأنصاري ٢٥٤، الممتع ٧١٣.

(٣) منهم مثلاً سيبويه والأخفش والميرد وصاحب المفصل وابن يعيش، ومن نظرت في كلامه من المحدثين.

(٤) قال في التكملة (٦١٦): واسم الفاعل مدارىء ومزئّن ومطيّر.

(٥) الممتع ٧١٣، شرح الشافية للرضي ٢٤٠/٣، ٢٩١، وللأنصاري ٢٥٤، وانظر: البحر المحيط ١٥٧/٣.

(٦) التعليقة ٢٠٣/٥.

(٧) شرح الشافية له ٢٤٠/٣.

وما قد يجتمع للمرء من شواهد مسموعة دالة على جواز إدغام الأسماء المشتقة حملاً على أفعالها، ليس فيها ما يشهد لاسم المفعول واسمي الزمان والمكان البتة. فتلك الشواهد، ومعظمها مما وقع في القرآن الكريم وقراءاته جميعاً، مقصورة على اسم الفاعل، ومنها مثلاً: {المطهّرين} {التوبة ٩: ١٠٨}، {المطوّعين} {التوبة ٩: ٧٩}، {المصدّقين والمصدّقات} {الحديد ٥٧: ١٨}، {المزمل} {المزمل ٧٣: ١}، {المدثر} {المدثر ٧٤: ١}. فهل كان حكم من حكم بجواز إدغام اسم المفعول واسمي الزمان والمكان حملاً على أفعالها، قياساً قاسوه على اسم الفاعل، لوجود سبب الإدغام، وإن لم ينته إليهم فيها شواهد من كلام العرب، أم كان لهم فيها شواهد عولوا عليها، لم أهنأ إليها فيما نظرت فيه؟

وإذا كان بعض العلماء قد أشار أو نص على قياس الإبدال والإدغام في أفعال هذا الباب^(١)، فلا ضير من أن يكون مثله في مشتقاتها، وما تصرف منها، لأن ما كان الإبدال والإدغام بسببه، في هذه الأفعال، من اجتماع التاء مع تلك الأصوات المقاربة، في صيغ بأعيانها، متحقق في تلك المشتقات وسائر التصاريف. وإذا تحقق الشرط تحقق متعلقه، وإلا فلا .

وزن الكلمة عند إدغام التاء فيما قاربها: خلا كثير مما نظرت فيه من كلام من تكلم على هذه المسألة مفصلاً أو مجملاً، أو تناول طرفاً منها، أو شيئاً من شواهدها، ولا سيما المتقدمين = من النص على وزن ما كان من الكلمات من هذا القبيل، بعدما أدرك بناها ما أدركها من إبدال و إدغام، فكأن سكوت من سكت منهم عن ذلك^(٢) إشارة إلى أن وزن الكلمة ثابت لم يتبدل، وإن تحولت بنيتها بالإدغام والإبدال؛ لأن تلك التحولات على ما هو مذهب الجمهور في مثله لا تؤثر في وزن الكلمة، وكأنهم من ثم أرادوا أن ما كان في أصله تفعل أو فروع وزنه كذلك بعد الإدغام، وما كان وزنه في الأصل تفاعل أو فروع، فهو كذلك بعد التحول .

ومن عيّن وزن هذه الكلمات، من العلماء والباحثين، بعدما آلت إليه بنيتها، وحل بها من تحول، لم يجروا فيما قالوا على رأي واحد، وكانت لهم أقوال:

— منهم من لم يلتفت في ذلك إلى مآلها كمكي بن أبي طالب و ابن عطية وابن الحاجب و بعض شراح الشافية وغيرهم^(٣)، ووزنها بما كانت عليه أصلاً، فآذارتهم مثلاً على وزن «تفاعلم»، واطّير: «تفعل» ...

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٨٣، الدر المصون ٤٢٦/١، ٤٣٤ .

(٢) انظر مثلاً: الكتاب ٤٧٤-٤٧٦، المقنضب ٣٧٧/١-٣٧٨، معاني القرآن للأخفش ٢٨٣، ٥٤٤، ٥٦٧ .

(٣) انظر لهم: مشكل إعراب القرآن ٣٢٧/١، ٨٨/٢-٨٩، المحرر الوجيز ٥٦/٧، الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٨/٢، شرح الشافية للجاربردي ٣٥٦، وللأنصاري ٢٥٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٠/١، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي ٨١-٨٢ .

— ومنهم من اعتدّ بما زاد على حروف الأصل، ووزن الزوائد بلفظها، ولم يلتفت إلى إبدال أو إدغام، كأبي العلاء والسمين وبعض المحدثين^(١)، ومن ثم كان وزن «أثقال» إتّفعال، وادّاركو: اتفاعلوا،

قال السمين: «... نزنه بلفظه مع همزة الوصل، ونأتي بتاء التفاعل بلفظها، فنقول: وزن ادّاركو اتفاعلوا، فيلفظ بالتاء اعتباراً بأصلها لا بما صارت إليه حال الإدغام. وهذه المسألة نصوا على نظيرها: وهو أن تاء الافتعال إذا أبدلت إلى حرف مجانس لما قبلها ... تبدل طاءً أو دالاً في نحو اضطرب واضطرب وازدجر وادّكر، إذا وزن ماهي فيه قالوا: يلفظ في الوزن بأصل تاء الافتعال، ولا يلفظ بما صارت إليه من طاء أو دال، فنقول: وزن اضطرب افتعل لا افطعل، ووزن ازدجر افتعل لا افدعل، فكذا نقول هنا: وزن ادّاركو اتفاعلوا لا افاعلوا، فلا فرق بين تاء الافتعال والتفاعل في ذلك»^(٢).

— ومنهم كالراغب الأصفهاني والرضي وغيرهما^(٣) من نظر إلى ما كان في الكلمة من إدغام، ووزنها بلفظها، فقال: ادّارتم افاعلتم، واطيّر: افعل، ...

قال الرضي يعقب على ما قاله ابن الحاجب في (الشافية): «... وهذا مما لا يسلم، بل تقول: اضطرب على وزن افطعل ... فيعبّر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل، لا بالمبدل منه ... ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصليّ فإنه بما بعده، .. ليدخل فيه نحو قولك: ازيّن وادّارك على وزن افعل وافاعل، .. لكان أولى وأعم»^(٤).

ومنع بعض العلماء كمكي وابن الأنباري أن توزن الكلمة من هذه الكلمات بلفظها على هذا الوجه، لما فيه من فوات بيان الأصل والزائد، والإيحاء بأصالة التاء أولاً.

قال مكي: «ادّاركو أصلها تداركو على وزن تفاعلوا، ثم أدغمت التاء في الدال، ... ولا يُستطاع على وزنها^(٥) مع ألف الوصل، لأنك ترد الزائد أصلياً فنقول: وزنها افاعلوا فتصير

(١) انظر: رسالة الملايكة ٩٢-٩٣، الواضح في علم الصرف ٥٠-٥١، بحوث ومقالات في اللغة ٧٥-٧٨، أفعال المطاوعة في القرآن، أيوب القيسي، ٥٢.

(٢) الدر المصون ٣١٣/٥.

(٣) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان داوودي، (درأ)، شرح الشافية للرضي ١٩٨/٣-١٩٩، وانظر: القاموس المحيط (زمل) المزهر ٤١/٢، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٨٢، مع النحاة ٣٤٢، الألفاظ والأساليب ٢٤٨/٣-٢٤٩.

(٤) شرح الشافية ١٩/١.

(٥) هكذا ورد في المطبوع، وفي نسخة منه رأها ابن الشجري كما نص في أماليه، تح: د. محمود الطنحاني، ١٨٢/٣. وفيما حكاه السمين الحلبي في الدر المصون (٣١٣/٥) عن مكي: ولا يستطاع اللفظ بوزنها. وقد تعقب ابن الشجري مكيًا هنا في عبارته، لأن استطاع مما يتعدى بنفسه، ورأى أن لو جاءت العبارة بالتأنيث "تستطاع" لكان جائزاً على قلق فيه. على أن

تاء تفاعلوا فاء الفعل، لإدغامها في فاء الفعل، وذلك لا يجوز، فإن وزنتها على الأصل جاز، فقلت: تفاعلوا»^(١).

— ومنهم من جمع بين تلك الأوزان، وأجازها كلاً بحسب حاله. قال أبو البقاء العكبري بعدما بين أصل (فادّارتم) {البقرة ٢: ٧٢}، وما حل فيها من إبدال فإدغام طلباً للخفة: «.... فوزنه الآن افاعلتم بتشديد الفاء مقلوب من اتفاعلتم، والفاء الأولى زائدة، ولكنها صارت من جنس الأصل. فينطق بها مشدودة، لا لأنهما أصلان، بل لأن الزائد من جنس الأصلي، فهو نظير قولك ضربت بالتشديد، فإن إحدى الراءين زائدة، ووزنه فعل بتشديد العين، كما كانت الراء كذلك، ولم تقل في وزنه «فعرل» ولا فرعل.... فكذلك التاء في تدارتم صارت بالإبدال دالا من جنس فاء الكلمة. فإن سئل عن الوزن ليبين الأصل من الزائد بلفظه الأول أو الثاني كان الجواب أن يقال: وزن أصله الأول تفاعلتم، والثاني اتفاعلتم، والثالث افاعلتم....»^(٢).

— وأجاز ابن جني فيها وجهين، أن توزن على أصلها وأن يراعى إبدال التاء فيها، فقال: «وكذلك لو قال قائل: ما مثال ازينت على أصله؟ قلت: تفعلت، أي تزينت وعلى لفظه ازفعلت. وكذلك قالوا: اطيرنا، ووزنه اطفعلنا...»^(٣).

— وأساغ ابن الشجري أن توزن التاء بلفظها، وأن توزن بما أبدل منها، فقال يعقب على مكي: «وكان الأولى أن يقول: ولا يسوغ وزنها مع التلفظ بتاء تفاعلوا فاءً، ثم إن منعه أن توزن هذه الكلمة وفيها ألف الوصل غير جائز، لأنك تلفظ بها مع إظهار التاء، فتقول: وزن ادّاركو اتفاعلوا، وإن شئت قلت: ادفاعلوا، فلفظت بالبدال المبدلة من التاء»^(٤).

— واختلف قول أبي حيان الأندلسي، فوزنها حيناً على أصلها، قال في (البحر المحيط): «وادّار: تفاعل منه....»^(٥)، وحيناً على لفظها المدغم، قال في (الارتشاف) في معرض تناول الفعل الثلاثي المزيد: «... وافاعل وافعل اللذان أصلهما تفاعل وتفعل: اطير واطير... وافاعل: ادّارس ادّيراساً وافعل: ازمل ازمالاً...»^(٦).

الأولى كما قال أن يقول: ولا يسوغ وزنها. وقد ناقش د. أحمد حسن فرحات ابن الشجري في ذلك في كتابه (مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن) ٤٢٧-٤٢٨.

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٢٧/١، وانظر فيه أيضا ٨٨/٢-٨٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٦٠.

(٢) إملاء ما من به الرحمن، العكبري، ط دار الكتب العلمية ١/٤٤.

(٣) المحتسب ١/٦١.

(٤) الأمالي له ٣/١٨٢.

(٥) ٢٤٩/١.

(٦) الارتشاف ١/٤٧٨. وانظر فيه أيضا ٢/٤٩٦. على أن كلام أبي حيان هنا لا يخلو من نظر لأنه لا يناسب ما ذهب إليه قبل من إنكار أن يكون الفعل من باب افتعل إذا وقع فيه إبدال وإدغام على وزن فعل، وعده غلطاً. قال ١/١٧٥: وأفعل أدمج،

ولعل المناسب من هذه الأقوال في وزن هذه الكلمات وما شاكلها، جرياً على ما يجري عليه الجمهور في الميزان الصرفي، القولان الأول والثاني، لما فيهما من بيان الأصل والزائد، وانصراف عن تكثير الأوزان والاضطراب، واجتناب الخوض فيما في وجوده من الأبنية شك وخلاف^(١).

على أن الاختلاف في وزن الكلمة الواحدة هنا كاختلاف العبارة عن شيء واحد، لا ينبغي أن يدعو إلى الإيمان بأن كل زنة وزنت بها تلك الكلمة صيغة قائمة بذاتها، ينبغي أن تصنف على حدة، في باب الثلاثي المزيد؛ لأن ما وزنت به من ذلك «تفاعل، ادفاعل، افاعل مثلاً» صيغ فرعية غير قائمة برأسها دلت على بنى فرعية متحولة لكلمة واحدة. ومن ثم كان ذكر صيغتي افاعل وافتعل في أبنية الفعل الثلاثي المزيد^(٢)، ودعوة بعض الباحثين إلى إضافة صيغة «افعل» في مزيدات الثلاثي، استدراكاً على سيبويه^(٣)، وقول بعضهم باستقلال وزني «تفاعل» و«افتعل»^(٤)؛ فيه ما فيه! وإلا فهل يعدّون ازفعلت، اسفعل، اصفاعل، اتفاعل، اطفعل...، اطفعل، ادفعل، افتعل، ... ادفاعل، كلاً على حدة، صيغة مستقلة قائمة بذاتها في مزيد الثلاثي، وتستدرك على سيبويه وغيره؟!

وثمة ما يدل على أن وزن ما كان من قبيل هذه الكلمات أشكل على بعض الناس، فخيّل إليه أنه مدغم على وزن «افتعل» وهو ما دعا بعض العلماء والمصنفين إلى التنبية على ما في مثله .

قال ابن الحاجب: «وليس» اطّيروا بـ «افتعلوا»، لأنه لو كان «افتعلوا» لكان لفظه «اطاروا» وكذلك «اثاقلوا»، إذ لو كان «افتعلوا» لكان «اثقلوا»^(٥). وقال الراغب الأصفهاني: «هو تفاعلتم، أصله تدارأتم، فأريد منه الإدغام تخفيفاً وأبدل من التاء دال فسكن للإدغام، فاجتلبت لها ألف الوصل، فحصل على افاعلتم. قال بعض الأدباء: ادارأتم: افتعلتم، وغلط من أوجه»^(٦). ثم بين الغلط من سبعة وجوه.

وافعلى: اجأوى، وهما خطأ، لأن اتمّج افتعل، واجأوى: افعلل ا. هـ وقلده في ذلك على ما فيه، وجرى مجراه السيوطي في المزهر ٤١/٢ .

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٨٨/٢-٨٩، شرح الشافية للرضي ١٩٨/٣-١٩٩، ولركن الدين ٨٥١/٢-٨٥٢، وللجاربردي ٣١٦ ولنقره كار

والأنصاري ٢٢١.

(٢) كما في الارتشاف ١٧٨/١، ٤٩٦/٢، والمزهر ٤١/٢ .

(٣) الألفاظ والأساليب ٢٤٨/٣. ولوفطن د. ضيف لدعا إلى إضافة " افعل " أيضا استدراكاً على سيبويه، ورب غفلة مفيدة .

(٤) انظر: أفعال المطاوعة في القرآن ٥٢ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٨ / ٢. وانظر شرح الشافية للجاربردي ٣٥٦، وللأنصاري ٢٥٤ .

(٦) مفردات ألفاظ القرآن (درأ) .

على أنني هنا في شك من أن يكون ما وقع في القاموس المحيط: «وإدّارات الصيد، على افتعل اتخذت له دريئة»^(١)، سهواً أو غلطاً صدر عن المصنف. وليس يبعد عندي أن يكون ذلك أثراً من أثر التصحيف أو الطباعة، زيدت الألف فيه بعد الدال، فكان ما كان! ولعل مما يقوي ذلك أن هذا الحرف ورد حيث ورد في المعاجم دونما ألف. قال ابن منظور مثلاً: «وإدّارات للصيد، افتعلت: إذا اتخذت له دريئة»^(٢).

هل لإدغام التاء وظيفة دلالية؟

لا تجد في كلام الجمهور ما يدل على أن لإبدال التاء وإدغامها فيما قاربها من أصوات في هذه الصيغ، أو ما تفرع منها=غرضاً دلالياً ظاهراً (معنى). ومن نبه منهم إلى ما وراء ذلك من غرض أو سبب نبه إلى غرض صوتي بحت، يدور على إثارة الخفة وطلب السهولة بمجانسة الأصوات، والفرار من تكرار المثل، ونطق الصوتين معاً دفعة واحدة^(٣).

وما كان لي أن ألتفت إلى مثله، وأنظر فيه، لولا شيء قاله مكّي وصدر الأفاضل الخوارزمي ذهباً فيه إلى أن لهذا الإدغام وظيفة دلالية، يختصرها معنى التكرير والمبالغة. قال مكّي حيث عرض لما في قوله تعالى: (وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ) {البقرة ٢: ٢٨٠} من قراءة: «قرأه — يعني تصدّقوا — عاصم بالتخفيف، وقرأه الباقون مشدداً ... لكن في التشديد معنى التكرير ...»^(٤).

وقال حين وجّه ما في قوله تعالى (لِعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) {الأنعام ٦: ١٥٢} من قراءة: «قرأه حفص وحمزة والكسائي بالتخفيف في الذال على حذف إحدى التاءين استخفافاً، وذلك إذا كان أصله «تتذكرون» وذلك حيث وقع. وقرأ الباقون بالتشديد في الذال على إدغام التاء الثانية من «تتذكرون» في الذال، وفي التشديد معنى تكرير التذكر، كأنه تذكر بعد تذكر، ليقفهم من خوطب بذلك ...»^(٥).

وقال الخوارزمي حيث عرض قول الزمخشري في إدغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها، في شيء من تحفظ أو شك:

«لعل هذا الإدغام والهمزة يفيد الفعل مزيد مبالغة»^(٦).

(١) القاموس المحيط: ط مؤسسة الرسالة (درأ).

(٢) لسان العرب (درأ)، وانظر: المعجم الوسيط (درأ).

(٣) انظر مثلاً: الخصائص لابن جني، تح: محمد علي النجار، ١٣٩٩/٢-١٤١، البيان في غريب إعراب القرآن ١٠٤/١،

١٣٠، ١٨١، إملاء ما من به الرحمن ٤٤/١، ١٦٥.

(٤) الكشف ٣١٩/١.

(٥) المصدر السابق ٤٥٧/١.

(٦) شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، ٤٧٨/٤.

وقد وقع في نفسي من هذا شيء، فرأيت أن أفحصه وأتحققه في ضوء ما قاله المفسرون ومن إليهم، فيما كان من هذه الألفاظ في القرآن وقراءاته، وفي بالي أن قول المفسرين لن يخلو من أثر يعولون عليه، قد يُستأنس به. حتى إذا كان ذلك واطلعت على قدر من مظان التفسير ومعاني القرآن، لم أر فيها ما يُفهم أو يدل على كثرة أو مبالغة في تلك الألفاظ بذاتها، مردّها إلى ما اجتمع لها من إدغام. وما وجد ثمة من تلك الدلالة، إن وجدت، كان مصدرها النص بعبارة أو مفهومه أو سياقة بقرائنه الموحية، أو دلالة الصيغة قبل أن يدركها الإدغام. ولا شك أن ما قد ينبه إليه بعض المتقدمين والمتأخرين من اختلاف معنى الكلمة الواحدة في الآية الواحدة، إذا قرئت قراءتين تكون إحداها مدغمة على الوجه الذي نحن بصدده والأخرى على شيء غير ذي علاقة بالإظهار والإدغام، مثل (يطهّرُن) {البقرة ٢: ٢٢٢} و«يطهّرُن»^(١)، مختلف عما نحن فيه، من الاتفاق في المعنى والاختلاف في القوة أو الكثرة، وهو قطعاً ليس مردّه إلى اختلاف الصيغة بالإدغام والإظهار لوجود أحدهما «الإدغام» وانتفاء الآخر.

ومن ثم بدا لي أن قول مكي والخوارزمي ربما كان عن تطبيق «آلي» لما هو متحقق في بعض ما يدل عليه التشديد في بعض الصيغ: من مبالغة وتكثير، نقلاً ذلك من حالته إلى حالة أخرى دون دليل، وأن إدغام التاء هنا لا يولد معنى جديداً، بل يفضي إلى خفة لفظ وسهولة نطق.

وما يقوله بعض الباحثين من أن ما كان على وزن «يفعلّ» وما تصرف منه يأتي به القرآن فيما يحتاج إلى المبالغة في الحدث والإكثار منه، لأن التضعيف كثيراً ما يؤتى به للمبالغة^(٢)، وأن صيغة (اثاقلتم) {التوبة ٩: ٣٨} تدل على المبالغة، دون «تثاقل» التي تدل على تكلف...^(٣) رأي لا يرقى إلى القطع، ولا تعينه نصوص جمهور العلماء. وفيه نظر يُنفذ إليه بالشك من وجوه، منها:

— أن التضعيف الذي يدل على التكثير والمبالغة إنما يكون في الفعل ومشتقاته إذا كان في عين الكلمة. والتضعيف المقصود في هذه الأمثلة هو ما أصاب فاءها. ومثله لا يكون لمبالغة

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية حفص عنه (يطهّرُن)، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل عنه "يطهّرُن" بتشديد الطاء والهاء وفتحهما. فمن العلماء من رأى معنى القراءة الأولى مقصوراً على انقطاع الدم وزوال أذاه، ومعنى الثانية مقتصر على الاغتسال، ومنهم من رأى بخلاف ذلك أن كل واحدة من القراءتين تحتل أن يراد بها الاغتسال بالماء، وأن يراد بها انقطاع الدم وزوال أذاه. انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٤٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٩٧، الحجة ٢/٣٢١، معاني القراءات للأزهري ١/٢٠٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٥٥، المحرر الوجيز ٢/١٨٠-١٨١، الدر المصون ٢/٤٢١-٤٢٢.

(٢) انظر بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي ٤٠-٥٤.

(٣) انظر مثلاً: جماليات المفردة القرآنية د. أحمد ياسوف ١٥٩.

أو تكثير على المشهور من أمره، إلا أن يكون نادراً فلا يقياس عليه، ولا يطرد في أمثاله، ولا سيما في القرآن. والغرض منه في هذه الأمثلة على المشهور لفظي لا معنوي، هو طلب الخفة بالإدغام ومجانسة الأصوات.

— الغفلة عما ينبغي أن يُحمل عليه القرآن بمتواتر قراءاته من الإحكام والتناسب، والسلامة من الاختلاف، لأن هذا الرأي يقتضي أن تهوي الكلمة الواحدة في الآية الواحدة، إذا قرئت قراءتين: إحداهما على تفاعل، والأخرى على «تفاعل» مثل (تزاور) {الكهف ١٨: ١٧} و«تزاور»^(١)، أو على «تفعل» والأخرى على «يفعل» مثل (تطوع) {البقرة ٢: ١٥٨، ١٨٤} و«يطوع»^(٢)، في مهاوي التفاوت والاختلاف التي لا تليق بالقرآن ومتواتر قراءاته، لما يفضي إليه ذلك الرأي بإطلاقه وطرده إلى دلالة الكلمة في الموضوع الواحد على الكثرة والمبالغة في الحدث، والانسلاخ منه !!

وقد استبدل بعض الباحثين بما ورد في القرآن الكريم من أمثلة كثيرة للصورتين الحديثة والقديمة «اتفعل» و«تفعل» في سياق لغوي متشابه إلى حد كبير، لتأييد ما يذهب إليه من أن معناهما واحد. ومن ذلك قوله تعالى (والله يحب المطهرين) {التوبة ٩: ١٠٨}، الذي كان في الوقت نفسه إلى جنب قوله تعالى (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) {البقرة ٢: ٢٢٢}.

هذا ما بدا لي من جوانب في درس هذه الظاهرة. وإذا كان للمرء أن يوجز ما انتهى إليه بحثه من نتائج وأحكام، فإن له أن يقول:

- إن ما يجري على ألسنة الناس في لهجة الخطاب، في أنحاء من بعض الأقطار العربية، من هذه الظاهرة، أثر من اللغة العربية الفصحى، دال على تطور، له جذوره الصحيحة الفصيحة الممتدة في عصور العربية الفصحى، التي يشهد لها شواهد من فصيح القول لا شك فيها. ولو سلم ما يجري به كلام الناس من ذلك من بعض ما شابه من تحريف لكان فيه من الصحة والفصاحة ما لا شك فيه ولا تردد .

- دل النظر في قدر صالح مما ألفه علماء العربية: إن في النحو والصرف والأصوات، أو في تفسير القرآن أو توجيه القراءات، أو المعاجم، وتقرّي ما قاله أولئك العلماء في هذه المسألة، على جملة من النتائج، منها:

●● أن بعض ما يقبل عليه المرء من تلك المظان، يبحث فيها، وتحديثه نفسه أن لا بد واجد فيها ضالته، أو شيئاً من بغيته، كالأصول، والمنصف، وسر الصناعة، وشرح التصريف

(١) القراءة بالتخفيف قراءة عاصم وحزمة والكسائي، وبالتشديد قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو الحجة ١٣١/٥ - ١٣٢.

(٢) القراءة بالياء والتشديد قراءة حمزة والكسائي. الحجة ٢٤٨/٢، الدر المصون ١٩١/٢ - ١٩٢.

(٣) بحوث ومقالات في اللغة ٧٧.

للمثاني، وشرح الملوكي، والنحو الوافي، ... خلت من تناول هذه المسألة، ولو إشارة، فكانت فيها نسياً منسياً .

●● ما من كتاب من كتب المتقدمين والمتأخرين والمحدثين التي نظر فيها الباحث استوعب بنفسه المسألة، تنظيراً واستدللاً وتمثيلاً، استيعاب حصر، من جوانبها جميعاً .

●● لم يخلُ كلام بعض من تطرق لهذه الظاهرة من العلماء والباحثين من نظر دعا إليه سهو أو غلط أو تخليط أو اختلاف، ... مما نبّه عليه في موضعه .

●● أن ما انتهى إلينا في هذه الظاهرة من شواهد وأمثلة لم يستوعب ماجرت فيه الظاهرة من صيغ وأنماط وأصوات، فخلت من شاهد مسموع دال على وقوعها في صيغة «تفعّل» وما ألحق بها، أو في اسم المفعول واسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي، أو في إدغام التاء في الجيم. وما تردد في بعض المصنفات مما له علاقة بذلك، أو ببعضه، يغلب على الظن أنه من التمثيل.

●● أن شواهد هذه المسألة وأمثلتها عند النحاة واللغويين قلما خرجت عما ورد في آي القرآن الكريم وقراءته، من شواهد، وعن تصاريفها. وبعض ما ورد عند النحاة من غير ذلك ربما كان من قبيل التمثيل المصنوع. وقد يكون ذلك مما دعا بعض المحدثين إلى تقييد ما كان من هذا الباب على صيغة «تفاعل» بالقرآن، وتسميتها «صيغة أفاعل القرآنية»⁽¹⁾.

●● أن غرض المتكلم من هذه الظاهرة، على الظاهر، غرض صوتي يدور على إثارة الخفة، وطلب السهولة، بمجانسة الأصوات، والإدغام. وما وقع في كلام قليل من العلماء والباحثين من دلالة على معنى التكثير والمبالغة فرأى لا يرقى إلى القطع، ولا تعينه نصوص الجمهور، وفيه من النظر ما ينفذ إليه بالشك. والله تعالى أعلم.

المصادر والمراجع

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ٢٠٠٣.
- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، أحمد الدمياطي البناء، وضع حواشيه أنس مهرة، بيروت، دار الكتب العلمية ط ٣، ٢٠٠٦ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٨ .
- الأصول في النحو لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط ١، ١٩٨٥ .

(١) الألفاظ والأساليب ٣/٢٤٨، ٢٤٩ .

- إعراب القرآن للنحاس، تح: د. زهير زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ٣، ١٩٨٨.
- أفعال المطاوعة واستعمالاتها في القرآن الكريم، د. أيوب القيسي، إسكندرية، دار الإيمان، ٢٠٠٤.
- الألفاظ والأساليب، الجزء الثالث، إعداد وتعليق: مسعود عبد السلام حجازي، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٠.
- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تح: د. محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٢.
- إملاء ما من به الرحمن، لأبي البقاء العكبري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٧٩.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح: د. إبراهيم عبد الله، دمشق دار سعد الدين، ط ١، ٢٠٠٥.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩٩٠.
- بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٩٨٨.
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، عمان، دار عمّار، ط ٤، ٢٠٠٧.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٩.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تح: د. عوض القوزي، القاهرة مط الأمانة، ط ١، ١٩٩٠ – ١٩٩٦.
- التكملة لأبي علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب ط ٢، ١٩٩٩.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، صيدا، المكتبة العصرية، ط ١٠، ١٩٦٨.
- جماليات المفردة القرآنية، د. أحمد ياسوف، دمشق دار المكتبي، ط ٢، ١٩٩٩.
- الجمهرة لابن دريد، تح: د. رمزي بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٨٧ – ١٩٨٨.
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، د. عبد البديع النيرباني، دمشق دار الغوثاني، ط ١، ٢٠٠٦.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تح: بدر الدين القهوجي، بشير جويجاتي، دمشق، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٩٨٤ – ١٩٩٣.
- الخصائص لابن جني، تح: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، ط ٢.
- دراسات في فقه اللغة والفتولوجيا العربية، د. يحيى عابنة، عمان، دار الشروق، ط ١، ٢٠٠٠.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط ١، ١٩٨٦ – ١٩٩٤.
- الدر النثير والعذب النمير، عبد الواحد المالقي، دراسة وتحقيق: د. محمد حسان الطيان، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط ١، ٢٠٠٦.

- دقائق التصريف للقاسم بن سعيد المؤدب، تح: د. أحمد ناجي القيسي، د. حاتم الضامن، د. حسين تورال، بغداد، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧ .
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٧ .
- شرح التسهيل للمراي، تح: د. ناصر حسين علي، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٧ .
- شرح الشافية للجاربردي = المجلد الأول من مجموعة الشافية.
- شرح الشافية لرضي الدين الأسترابادي، تح: محمّد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥ .
- شرح الشافية لركن الدين الأسترابادي، تح: د. عبد المقصود عبد المقصود، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤ .
- شرح الشافية لنقره كار ولأنصاري ؛ المجلد الثاني من مجموعة الشافية
- شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي، تح: د. عبدا لرحمن العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠٠ .
- شرح المفصل لابن يعيش، القاهرة، مكتبة المتنبي .
- القاموس المحيط للفيروزابادي، تح: مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٨ .
- الكتاب لسبيويه، تح: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، تح: د. محيي الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤ .
- الكفاف يوسف الصيدواوي، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٩٩ .
- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء النحوي، دراسة وتحقيق: د. رياض الخوام، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٠ .
- لسان العرب لابن منظور، تح: عبدالله الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي، القاهرة، دار المعارف.
- اللغة المالطية وأصولها العربية، د. أحمد طلعت سليمان، الرياض، جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩٠ .
- اللهجات العربية: الفصحى والعامية «١»، جمع وإعداد: ثروت عبد السميع، القاهرة، مجمع اللغة العربية، ط١، ٢٠٠٦ .
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، بيروت، عالم الكتب.
- المحتسب لابن جني، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحلیم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩ .
- المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، تح: المجالس العلمية بفاس ومكناس وتارودانت، القاهرة دار الكتاب الإسلامي، ١٩٧٥ - ١٩٩١ .

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي البجاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تح: د. حاتم صالح الضامن، دمشق، دار البشائر، ط ١، ٢٠٠٣.
- المصباح المنير للفيومي، بيروت، دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٥.
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دمشق، دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٠.
- معاني القرآن للأخفش، تح: د. عبد الأمير الورد، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٥.
- معاني القرآن للفراء، تح: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٠.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح: د. عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨.
- معاني القراءات للأزهري، تحقيق ودراسة: د. عيد درويش، د. عوض القوزي، القاهرة، دار المعارف، ط ١، ١٩٩١ – ١٩٩٣.
- معجم الأمثال العامية الشامية، د. محمد رضوان الداية، دمشق، دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٥.
- معجم فصيح العامة، أحمد أبو سعد، بيروت، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٩٠.
- معجم الكنايات العامية الشامية، د. محمد رضوان الداية، دمشق، دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٢.
- المعجم الوسيط، مجموعة من العلماء، القاهرة، دار المعارف، ط ٢، ١٩٧٣.
- مع النحاة، صلاح الدين الزعبلوي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ط ١، ١٩٩٢.
- المفاتيح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. علي الحمد، بيروت – عمان، مؤسسة الرسالة، دار الأمل ط ١، ١٩٨٧.
- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تح: صفوان داوودي، دمشق – بيروت، دار القلم، الدار الشامية، ط ٢، ١٩٩٧.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط ٢، ١٣٢٣ هـ.
- المقتضب للمبرد، تح: عبد الخالق عزيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤.
- مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن، د. أحمد حسن فرحات، عمان، دار الفرقان، ط ١، ١٩٨٣.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تح: د. فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط ٤، ١٩٧٩.
- الواضح في علم الصرف، محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث، ط ٤، ١٩٨٧.

/ /